الحدث الفلسطيني
صحيفة اقتصادية اجتماعية ثقافية

أيلول 2020 م
العدد القادم تشرين الأول 2020 م
Sep 2020
Next Issue Oct 2020
العدد 133 | السنة السادسة

قبل الخبر وبعده ...

أزمة داخل السلطة القضائية .. المجلس الانتقالي جزء من الحل أم الأزمة؟ 02

هل تتحول طولكرم إلى قطاع غزة آخر؟ 10

رأي الحدث

شرعية التمثيل ردا على التطبيع

رولا سرحان

يستطيع المراقب للخطاب الإعلامي الفلسطيني ما بعد توقيع اتفاقي التطبيع بين الإمارات والبحرين وبين دولة الاحتلال الإسرائيلي، أن يلحظ التوجس لدى القيادة الفلسطينية، وتحديداً في الضفة الغربية، من مسألة سحب بساط التمثيل الوطني من تحت أقدامها، وذلك رغم التحفظ الكبير على فكرة "التمثيل" في ظل ما تشهده الساحة الفلسطينية من انقسام والمحاولات التي غالباً ما تبوء بالفشل لتوحيدها. ففي عبارات تبدو أحياناً "مصطنعةً"، وأحياناً أخرى تُعبَّرُ عن "ريبة"، تُعبِّرُ مصطلحات القيادة الفلسطينية الإعلامية، في أحيان ثالثة، أهم، عن قراءة تجربة صعبة من التاريخ الفلسطيني، ومن تاريخ العرب مع القضية الفلسطينية، والذي كان تاريخاً تتصدره الشعاراتية والاستغلال للقضية الفلسطينية للحفاظ على شرعية حكام دول عربية لم تعرف تجربة ديموقراطية حقيقية واحدة في التداول السلمي للسلطة.

وبينما يتم تصديرُ المشهد الإعلامي الفلسطيني بعبارات من قبيل "أن من يتحدث باسم الفلسطيني هو فقط الفلسطيني"، وأن "منظمة التحرير لم تفوض أحدا للحديث أو التفاوض باسم شعبنا الفلسطيني»؛ وأن "شعبنا الفلسطيني هو الذي سيرسم خارطته، ويختار قيادته التي تحافظ على حقوقه الوطنية"، فإن هذه العبارات -التي لا خلافَ عليها بالمطلق- تستحقُ، لتُفهمَ، أن تُقرأ في سياق خطاب إعلامي موازٍ تطلقه وسائل إعلام إماراتية أو ناطقون إعلاميون باسم كلٍ منَ الإمارات والبحرين والسعودية. فقد خصصت قناة "سكاي نيوز عربية"، المملوكة مناصفة باستثمار مشترك بين شركة أبو ظبي للاستثمار الإعلامي وبين مجموعة سكاي البريطانية، أجندتها الإعلامية على مدارٍ أكثر من شهر لتمرير فكرة مركزية، أحياناً بشكل علني وأحياناً أخرى ما بين السطور، تقوم على أن القيادة الفلسطينية الحالية لا تُعبر ولا تتحدث باسم شعبها، وبأن هنالك حاجةً لمسار تصحيحي لطريقة التفاوض مع إسرائيل.

ويبدأ الترويج للفكرة بتصدير اتفاق السلام الإماراتي الإسرائيلي على أساس كونه إنجازاً تاريخياً لأنه أوقف ضم أجزاء واسعة من الضفة الغربية لإسرائيل، ولأنه قد شكل بالتالي إنقاذا لحل الدولتين. ويُراد لهذا الأمر تعزيز مكانة الإمارات كثقل قيادي في المنطقة على حساب دول أخرى مثل مصر، وكتورية أو استعارة أو مجاز للتغطية على دور وثقل دول أخرى داعمة للاتفاق بالخفاء ولا تتمكن من الكشف عن دعمها في العلن كالسعودية. وهو يعني أيضاً محاولة لتثبيت مبدأ تحقيق المكاسب عبر الإمارات، وأن لدى الدول العربية ثقة في سياسات الإمارات، وأنه لولا هذه الثقة لما انضمت دول أخرى لهذا الاتفاق، لذلك كان حيوياً أن تلحق البحرين وعلى وجه السرعة بتوقيع اتفاق تطبيع ثان مع "إسرائيل"، وأن تظهر البحرين بدور "الذيل" المُلحق بالإمارات الكيان الحيوي المتحرك بحماسة وثقة المدرك لأفعاله الوازن لقراراته.

وينسجمُ هذا الأمرُ أيضاً مع محاولات وسائل الإعلام الإماراتية بتصوير القيادة الإماراتية وكأنها قيادة بارعة في تحصيل الحقوق الفلسطينية وهو أمرٌ فشلت القيادة الفلسطينية فيه. ففي مقابلة أجرتها قناة سكاي نيوز مع مدير مكتب صحيفة الرياض، وليد العمير، قال الأخير إن الاتفاقية الإماراتية الإسرائيلية ضمنت جزءاً من حقوق الفلسطينيين، وهو على "العكس من الاتفاقات الأخرى التي وقعها الفلسطينيون والتي لم تضمن لهم شيئاً، وأن الإمارات بإمكانها الحصول على مكاسب أكبر وهم بارعون في ذلك." بل يأخذ هذا الخطاب منحى تصاعدياً أكثر خطورةً في تهميش القيادة الفلسطينية عندما يتم الحديث عن أهم قضية من قضايا الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، ألا وهي قضية اللاجئين، إذ تجري القناة مقابلة مع "سعد راشد"، وهو كاتب صحفي بحريني، له مقال رأي أسبوعي في صحيفة "الوطن البحرينية" اليومية، ليقول إن "حق عودة اللاجئين الفلسطينين إلى فلسطين هو حق نطالب به دوما، فاليوم نحن على ثقة كاملة بأن دولة الإمارات ستقود هذه المفاوضات وستحقق هذه المكاسب، ونتمنى قدر الإمكان من أصحاب القرار الدولي أن تدعم الإمارات في خطوتها."

من جهة ثانية، وهي أيضاً جهة تشكل منحى تحد خطيرً بالنسبة للقيادة الفلسطينية، فإنه يجري الترويج بأن الاتفاقَ يساعد الشعب الفلسطيني، وهذه المساعدة كما يقول الكاتب الصحفي السعودي جاسر الجاسر على سكاي نيوز أيضاً، يأتي بالدرجة الأولى للشعب الفلسطيني "لأن المؤسسات الفلسطينية سواء منظمات التحرير الفلسطينية وحماس والتكوينات الفلسطينية تعيش في حالة صراع دائم ولا تستطيع أن تقدم أي خطوة عملية."

وبالتالي فإنه يتم تصدير مأزق التمثيل الفلسطيني لنزع شرعية التمثيل عن الفلسطينيين، وهو ما تتممه وسائل إعلام إسرائيلية بمساعدة صحفيين وباحثين ومحللين سعوديين وخليجيين أيضاً، وللترويج لخطاب إعلامي جديد يقوم على أساس الفصل ما بين القيادة الفلسطينية وما بين شعبها، إذ يقول المحلل السياسي السعودي أمجد طه في مناظرة إعلامية عبر قناة i24 الإسرائيلية، إنه بالنسبة لهؤلاء ويقصد، عضو المجلس الثوري لحركة فتح أحمد غنيم بصفته الشخصية وبصفته الاعتبارية كممثل للقيادة الفلسطينية والذي كان مشاركاً في المناظرة، فيصفهم طه بأنهم: "مجرد صوت- إذاعة لا يؤثرون على الأرض، ومجرد تجار بالقضية وأصوات لن تؤثر على الشعب الفلسطيني، وأن الداخل الفلسطيني يطالب بإسقاط السلطة الفلسطينة." وأن السلطة الفلسطينية دائماً ما كانت تبيع نفسها، بل ويشتمها في محاولات توحيد الصف الفلسطيني، بأن السلطة الفلسطينية لا يجب أن تشكل من قبل "حثالات وإرهابيين" قاصداً حركتي المقاومة حماس والجهاد الإسلامي. وعلى هذا، يضيف طه فإن القيادة الحالية التي يطالب الشعب بإسقاطها يجب أن تفسح المجال لقيادات أخرى في الشعب الفلسطيني، قادرة على حد قوله أن تحقق طموحات الفلسطينيين، ملوحاً باسم "دحلان" وهو عفريت- العلبة، الذي يتم إخراجه في وجه الرئيس عباس في كل مرة يتم فيها الحديث عن قيادات بديلة للقيادة الفلسطينية الحالية.

إن الكارثة لن تقف عند حد التطبيع العربي الرسمي مع إسرائيل، فالدول العربية بمواقف حكامها الرسمية ستلحقُ تباعاً بالإمارات، ليصبح من قبيل التندر الحديث عن دول عربية وجامعة عربية ومبادرة عربية وخليج عربي وإمارات عربية وتضامن عربي وكل ما يوصف بأنه عربي للأسف. لذلك، لم نعد كفلسطينيين نخشى من تأثير التطبيع العربي الرسمي مع إسرائيل فهو قائم منذ العام 1979، وقائم منذ إنشاء الدول القطرية العربية قبل مئة عام وفق اتفاقية سايكس بيكو وسان ريمو وغيرهما. ومنذ ذلك الوقت، ورغم الكبوات الكثيرة في مسيرة نضالنا الوطني ورغم الخذلان العربي في كثير الأحيان، فإن نضالنا وإن تراجع لا يتوقف من أجل نيل حقوقنا المشروعة ولا من أجل أحقية تمثيلنا وأحقية دفاعنا عن شرعية تمثيلنا الوطني.

وكلما انحرف العرب الرسميون باتجاه التطبيع كلما زادت الحاجة إلى تقوية الموقف الفلسطيني بإعادة تجديد الشرعيات عبر انتخابات حرة ونزيهة، تعيد لم شمل الموقف الفلسطيني المنقسم على نفسه، وتجعله قادراً على الحديث بصوت واحد يمثله، وهو ما سيكون أبلغ رد على هرولة المطبعين تجاه كيان الاحتلال.

ملف العدد

أزمة داخل السلطة القضائية.. المجلس الانتقالي جزء من الحل أم الأزمة؟

في 7 أيلول 2020، منعت قوات الأمن الفلسطيني، القضاة الفلسطينيين من الاحتجاج وعقد مؤتمر صحفي أمام مجمع المحاكم في رام الله والبيرة، للمطالبة باستقلال القضاء والإسراع في حل مجلس القضاء الأعلى الانتقالي وتشكيل مجلس قضاء أعلى دائم. الأمر الذي اعتبره القضاة إجراءً غير قانوني، وهو ما اضطر مجلس القضاء الأعلى إلى إصدار بيان خلال منع القضاة من الاحتجاج، قال فيه، "إن تواجد قوات الأمن أمام مقر مجلس القضاء الأعلى جاء دون تدخل من المجلس، وقد منعت قوة من الأمن السادة القضاة من الدخول إلى المبنى".

خاص - الحدث

ولكن هذا المشهد من الاحتجاج ومنعه، هو جزء من أزمة تعصف بواقع القضاء الفلسطيني. حول ذلك يقول رئيس مركز حريات لحقوق الإنسان حلمي الأعرج، إن القضاء الفلسطيني وصل إلى أزمة وطريق مسدود في عملية الإصلاح، وهو في مأزق في ظل الانقسام وغياب رؤية وطنية لإصلاحه.

وبحسب الأعرج، فإن مشكلة القضاء ليست في قانون السلطة القضائية وإنما في غياب تطبيقه بفعل تدخلات المؤسسة الأمنية والسلطة التنفيذية وتغولها على القضاء وغياب استقلالية القضاء وسيادة القانون، على الرغم من الجهود المبذولة للإصلاح الجدي والحقيقي، "وهو ما يعطي رسالة بأننا غير قادرين وغير جادين في بناء دولة فيها مؤسسات أو حتى الالتزام بما تم التوقيع عليه من اتفاقيات حقوق الإنسان كدولة فلسطينية، خاصة وأن كل جهة تنادي بإصلاح القضاء تعمل بمفردها".

ويرى مدير المركز الفلسطيني لاستقلال المحاماة والقضاء "مساواة"، إبراهيم البرغوثي، أن المجلس الانتقالي الحالي لم يبدأ في إيجاد خطة عمل تقوم على أساس إنجاز ما أسند إليه، فالإصلاح يتطلب إيجاد خطة تستند إلى تقييم مهني وشفاف ونزيه وحيادي وفق معايير محددة كمعيار الكفاءة والفساد والتمثل لحقوق الإنسان والاستقلالية، "لم يقم المجلس الانتقالي بتحديد أدوات وآليات لاعتمادها في التقييم لأداء مجلس القضاء الأعلى التي هي المدخل الحقيقي للإصلاح".

وقال: بدلا من أن يعتمد المجلس معايير محددة لعملية التقييم وبدلا من إعلان خطة واضحة لهذا التقييم تلتزم بمعايير الشفافية والمهنية والحيادية والنزاهة ومنح فرص حق الدفاع؛ فجأة أحال في بداية عمله 91 قاضيا للتقاعد المبكر دونما بيان لماذا تم هذا الإجراء بحقهم وكيف تم الوصول إليه، وما هي الإجراءات المتخذة وكيفية ضمان حق الدفاع لهؤلاء القضاة، وفي حال كان القاضي فاسدا؛ فلماذا لم تتم إحالته إلى نيابة الفساد ومن ثم إلى محكمة الفساد لتتم مساءلته ومعاقبته، كما أنها أصدرت قرارا بانتداب 20 قاضيا لأداء وظيفة غير قضائية تستند إلى حاجة وطنية ملحة، "لم تزل إلى يومنا هذا مجهولة وغير واضحة المعالم" وهؤلاء القضاة لم يعرف بعد في أي دائرة من دوائر الحكومة سيعملون، وإبقاء القضاة الـ 20 في منازلهم، واستعمال ذات النهج والأداة كسبب ومبرر للإجراء الذي تم اتخاذه وهو القناعة المستندة ما بين رئيس المجلس الانتقالي والمستشار القانوني للرئيس باعتبار أن هذا القاضي تم انتدابه لأنه لا يستجيب ولا يتفق ولا يقبل أن يكون أداة في خدمة السلطة التنفيذية والأجهزة الأمنية والمتنفذين فيها.

وأضاف خلال لقاء حواري حول القضاء الفلسطيني: قام المجلس الانتقالي بتعيينات وترقيات قضائية في مختلف المحاكم ولعدد من الأشخاص الذين تولوا الوظيفة القضائية مؤخرا، من خلال ما أسماها مسابقة قضائية كان تدخل الأجهزة الأمنية فيها بمثابة الخيار الحاسم، والذي تجلى في رفض تعيين القضاة المختارين. ونرى أنه في ظل هذا المجلس تم تم الوقوف على الحد الأدنى من الحفاظ على الحقوق والحريات للمواطنين، كما تم تمديد توقيف بعض الموقوفين على تهمة إبداء الرأي تحت مسمى ذم السلطات المرة تلو الأخرى دون الاطلاع على ملفات التحقيق ومسوغات التوقيف، ووجدنا أيضا في ظل المجلس الانتقالي إغلاق عدد من المواقع الإلكترونية والمواقع الإعلامية بالجملة دون أسباب حقيقية، وأصبحنا في الوقت الحالي، في حالة تحول فيها القضاء إلى ما يشبه الخاتم في يد النيابة العامة التي بدورها تحولت إلى خاتم بيد الأجهزة الأمنية والمتنفذين فيها.

وهذا الخلل بحسب البرغوثي، يجيب بوضوح عن أن ما جرى اتباعه من تعاطي مع تقييم القضاة يختلف مع متطلبات الإصلاح الواجب الإعلان عنها بشفافية.

ويعتبر البرغوثي، أن المجلس الانتقالي أخفق في تحقيق ما ادعته السلطة التنفيذية من إصلاح، كما أخفق في أداء واجباته وعلمه كمجلس قضاء أعلى، "وبالتالي كان من الأجدر أن لا تستفرد السلطة التنفيذية كعادتها باعتماد النهج الأمني في إصلاح المنظومة القضائية".

وحول انتداب 20 من القضاة للعمل القانوني في مؤسسات الدولة، أوضح مجلس القضاء الأعلى في بيان له وصل "الحدث" نسخة عنه، أن "التنسيب لسيادة الرئيس لانتداب القضاة العشرين، تم بإجماع أعضاء مجلس القضاء الأعلى الانتقالي، دون اعتراض أو تحفظ من أيّ منهم، ما ينفي المزاعم حول وجود اعتبارات شخصية وراءً قرار الندب". وبحسب مجلس القضاء الأعلى الانتقالي، فإن الندب كان مبررا ولدى المجلس من الأوراق والمستندات ما يستدعي ندب القضاة إلى العمل خارج السلطة القضائية.

وفق نقابة المحامين الصحفيين، فإن هناك حالة من التردي الحاصلة في القضاء الفلسطيني منذ تولي المجلس الانتقالي لمهامه، وما صاحب عمله من حالة التفرد والتيه والضياع والآثار السلبية على حقوق المتقاضين والمحامين، وما نتج عنها من تراجع خطير وواضح في دور القضاء في حماية الحقوق والحريات العامة.

وأكدت النقابة في بيان لها، على على ضرورة حل مجلس القضاء الأعلى الانتقالي بشكل فوري ودون إبطاء، وتشكيل مجلس القضاء الاعلى الطبيعي الدائم والمشكل وفقا للمادتين 37 و 38 من قانون السلطة القضائية رقم 1 لسنة 2002 انصياعا إلى مبدأ سيادة القانون ومبدأ سمو الدستور ورفض إجراء أي تعديلات على قانون السلطة القضائية في ظل غياب المجلس التشريعي.

كما وشددت النقابة، على ضرورة إصلاح القضاء دون المساس باستقلاليته وبقانون السلطة القضائية وبعقد مؤتمر وطني من كافة الجهات ذات العلاقة لإصلاح وتطوير القضاء وتوحيده في شطري الوطن وإنهاء حالة الانقسام القضائي، وقد تم لهذه الغاية تشكيل لجنة من الحاضرين بالإضافة إلى مجلس النقابة في مركزي القدس وغزة لإعداد ورقة موقف تتضمن رؤية نقابة المحامين لإصلاح وتوحيد القضاء وإعادة تشكيل مجلس قضاء أعلى يتولى شؤون

بالعربي
النقاط
عبر

كافئ نفسك بذكاء
مع برنامج نقاط العربي

الآن مع برنامج "نقاط العربي" بحلته الجديدة يمكنك اكتساب النقاط عند إنجازك العديد من معاملاتك المصرفية، حيث أصبح تجميع النقاط واستبدالها أسهل من أي وقت مضى.

البنك العربي
ARAB BANK
النجاح مسيرة

بالتل وجوال Ooredoo
1800333333
الشبكات الأخرى والخارج
+97022953333
arabbank.ps

تطبق الشروط والأحكام.

برنامج نقاط العربي
كافئ نفسك بذكاء

يرجى مسح الـ QR Code
باستخدام هاتفك
الذكي للتفاصيل

السلطة القضائية في الضفة والقطاع، وسيعلن مجلس النقابة عن موعد انعقاد المؤتمر وسيقوم بطرح ورقة الموقف للنقاش العام وإثرائها من جموع المحامين. ويعتبر مجلس نقابة المحامين في حالة انعقاد دائم لترتيب الخطوات الاحتجاجية اللاحقة حتى تنفيذ مطالبات نقابة المحامين والمجتمع المدني وفصائل العمل الوطني المتضمنة ضرورة حل مجلس القضاء الأعلى الانتقالي فورا وتشكيل مجلس القضاء الأعلى الدائم المشكل وفقا لقانون السلطة القضائية.

وقال إسماعيل حسين من نقابة المحامين، إن جهودا حثيثة بذلك خلال السنوات الماضية تحت عنوان الإصلاح القضائي من خلال عشرات المؤتمرات واللقاءات والخطط الاستراتيجية، إلا أن تلك الجهود ذهبت دون تحقيق أي نتائج في ظل غياب المصالحة الوطنية واستمرار غياب استقلال القضاء وانتهاك سياسة القانون والتي من أهمها تدخل السلطة التنفيذية التي ساهمت في فشل المحاولات لتحقيق إصلاح جدي لمنظومة العدالة في مقدمتها القضاء.

وأضاف، أن إحالة 19 قاضيا للتقاعد المبكر جاء خلافا للقانون الأساسي وقانون السلطة القضائية، وكذلك إصدار مرسوم رئاسي في 31/7/2019 بتشكيل المجلس الأعلى الانتقالي برئاسة رئيس المجلس الانتقالي وعضوية كل من: المستشار القانوني للرئيس ووزير العدل والنائب العام ومدير عام الشرطة.

واعتبر حسين، أن تشكيل المجلس الانتقالي تم بشكل مخالف لأحكام القانون الأساسي والمبادئ التي يقوم عليها، أهمها، مبدأ الفصل بين السلطات واستقلال القضاء؛ إذ أن القرار بقانون القاضي بتشكيل المجلس الانتقالي مخالف لهذا المبدأ من جهتين، الأولى تشكيله بموجب قرار بقانون باعتبار ذلك من صنيع السلطة التشريعية والثانية من خلال حل المجلس الطبيعي بموجب قرار بقانون يضم أسماء محددة، ومنح المجلس الانتقالي صلاحيات واسعة على القضاء والنيابة العامة وإمكانية تعيين موظفين في الدرجات القضائية كافة أو إحالتهم إلى التقاعد أو ندبهم لوظائف أخرى إسنادا لعبارات عامة وفضفاضة ومبهمة تسيء استعمال السلطة.

وأشار حسين، إلى أن هناك تراجعا في أداء القضاء بشكل لافت خاصة في ما يتعلق بحماية الحقوق والحريات العامة وعدم تحقيق أي تطورات. وأضاف: نجد أن التدهور في القضاء الفلسطيني زاد عما كان عليه سابقا، بسبب التعاون مع السلطة التنفيذية باستخدام الأدوات التي زودته بها وعلى رأسها محاولة إجراء تعديلات على قانون السلطة القضائية للنيل من استقلال القضاء.

متى بدأت أزمة القضاء في فلسطين؟

يرى مستشار ائتلاف أمان للنزاهة والمساءلة عزمي الشعيبي خلال لقاء حواري حول القضاء الفلسطيني نظمته مؤسسة مساواة، أن أزمة القضاء بدأت عام 2002، عندما تم البدء بإعداد القانون الأساسي الفلسطيني، عندما طالب الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات بتشكيل لجنة رئاسية لإصلاح القضاء جرت فيها مساومات طويلة إلى أن تم التوافق مع الرئيس عرفات بإصدار القانون الأساسي وقانون السلطة القضائية، حينها وافق المجلس التشريعي حتى لا يمنع إقرار القانون، ولكنه لم يكن بإرادة جدية وحقيقية.

وأضاف الشعيبي، أن الإشكالية كانت حول شكل النظام السياسي الذي نريده في فلسطين، وكان واضحا أن مفهوم نزاهة الحكم في المنطقة العربية امتد إلى فلسطين.

وبحسب الشعيبي، فإنه عند تشكيل المجلس التشريعي، "بدأنا بإعداد القانون الأساسي، وكان هناك صراع طويل بين المجلس التشريعي والرئاسة حول صلاحيات الرئيس وعلاقته بالسلطتين التنفيذية والقضائية والعناصر الرئيسية في السلطة القضائية، والفصل بين السلطات، وكان الرئيس يصر على عدم إصدار قانون السلطة القضائية والقانون الأساسي على الرغم من القرارات الهامة التي تم إصدارها.

وقال: هناك إجماع اليوم، على أن موضوع القضاء أصبح معقدا في ما يتعلق بالإصلاح لسببين؛ الأول أن سبب الخلل في القضاء هو تدخل السلطة التنفيذية وبالتالي توجد إرادة سياسية لدى السلطة التنفيذية في عملية الإصلاح داخل القضاء، والثاني أنه داخل القضاء نفسه نشأت حالة داخلة من دخول القضاة في استقطابات واستقواء "مراكز القرار" للحصول على مراكز داخل القضاء وظهور حالات فساد حقيقية. وكل هذه العوامل جعلت المجتمع المدني يجمع على أنه لا يمكن إصلاح القضاء دخلة، وفي الوقت ذاته أن السلطة التنفيذية غير مؤتمنة على إصلاح القضاء.

وأكد الشعيبي، على أنه يمكن ترميم بعض القضايا ولكن من المستحيل إصلاح القضاء بشكل جدي دون إصلاح النظام السياسي، لأن نزاهة القضاء مرتبطة بنزاهة الحكم ووجود برلمان منتخب بطريقة نزيهة.

وأجمع قاضي المحكمة العليا عبد الله غزلان على ما قاله الشعيبي في أن المجلس التشريعي في تجربته الأولى كان يسعى ويجد إلى خلق قضاء قوي قادر مستقل، "ولكن مما يؤسف له أن أمرا كهذا لم يتم رغم أنه عمل جاهدا على إيجاد قانون السلطة القضائية، وأرى أن قانون السلطة القضائية الفلسطيني يباهى به وهو قانون متقدم وحالة متقدمة على كثير من القوانين في العالم العربي وهذا يسجل للمجلس التشريعي الأول، ولكن رغم ذلك رفضت السلطة التنفيذية أن تمتثل لهذا القانون ونحته جانبا".

ويعتقد غزلان، أن أداء السلطة الوطنية في هذا الجانب يكاد يصل إلى الصفر، لأنه لا يمكن الحديث عن مدى ثقة المواطن في السلطة القضائية دون أن نقف على مدى ثقة السلطة القضائية بالسلطة التنفيذية.

وبحسب القاضي غزلان، فإن ما يعني السلطة التنفيذية في القضاء هو الخصومة الدستورية والخصومة الإدارية لأن الدولة في الغالب تكون طرفا فيها، ولا تتدخل في الخصومات الجزائية والمدنية إلا في بعض القضايا لبعض أصحاب النفوذ. مضيفا: صدر عن رئيس المجلس الانتقالي قرار يمنع القضاة من إبداء رأيهم في مواقع التواصل الاجتماعي وذلك تحت مظلة "هيبة واحترام القضاء". مشيرا، إلى أن بعض ما قاله رئيس مجلس القضاء الأعلى الانتقالي قبل توليه منصبه الحالي في أحد المؤتمرات، حيث وجه انتقادا لاذعا لرئيس السلطة قائلا: "وبالتدقيق في ديباجة القرار، نجد أنه نص على أن القوانين التي اطلع عليها مصدر القرار (رئيس السلطة) وبالرجوع إلى هذه القوانين فإننا لم نجد بها أي أداة قانونية تجيز له تشكيل ذلك المجلس، وبالتالي فإنه يمكن القول إن هذا المجلس غير شرعي ولا يملك رئيس السلطة أي صلاحيات لتشكيله".

ويرى القاضي غزلان، أن "المجلس المنعوت بـ مجلس القضاء الأعلى الانتقالي، جاء على خلاف القانون الأساسي وقانون السلطة القضائية والمبادئ والمواثيق والأعراف الدولية والاتفاقيات التي وقعت عليها السلطة الفلسطينية وألزمت نفسها بها سواء من حيث إنشاء المجلس أو تشكيله أو نعته أو شخوصه أو صلاحياته".

ويرى أستاذ القانون في جامعة بيرزيت محمود دودين، أن الأصل في السلطة التنفيذية أن تبحث عن شرعيتها من خلال المبادئ والنظريات المذكورة، وفي الحالة الفلسطينية، فإن السلطة القضائية هي من تبحث عن شرعيتها من خلال السلطة التنفيذية التي لا تمتلك تفويضا شرعيا، "الأصل في مبدأ الفصل بين السلطات هو لجم تغول السلطة التنفيذية على باقي السلطات، بما تمتلكه السلطة التنفيذية من أدوات غير متوفرة لدى غيرها من السلطات، وهذا المبدأ نشأ لضمان نزاهة واستقلال القضاء الذي يقع على عاتقه فرض رقابته على أعمال السلطة التنفيذية".

وأشار، إلى أنه يجب ربط أداء القضاء بفكرة الأمن الإنساني بأبعاده ومجالاته المختلفة، معتبرا أن استقلالية القضاء وكفاءته لن تتحقق إلا إذا اعتنى بمبدأ الأمن الإنساني على حساب أمن الدولة.

ما قبل تشكيل مجلس القضاء الأعلى الانتقالي

فاتح حمارشة أمين سر جمعية نادي القضاة، قال، إنه قبل تشكيل مجلس القضاء الأعلى كانت هناك أصوات تنادي بإصلاح القضاء وتطويره، بسبب عدم وجود حماية حقيقية من القضاء للحريات والحقوق، كما أن أداء محكمة العدل العليا لم يكن مرضيا، "وكانت معظم القضايا لصالح الدولة على حساب المواطنين"، بالإضافة إلى طول أمد التقاضي وغياب الاستقلال الفردي والمؤسسي والتي أهمها طريقة تعيين رؤساء مجالس القضاء الأعلى المتعاقبين بما فيهم رئيس مجلس القضاء العلى الانتقالي عندما عين للمرة الأولى بطريقة مخالفة لقانون السلطة القضائية، حيث انفردت السلطة التنفيذية بتعيينه.

وأوضح: في ذلك الحين، كان هناك تحديا فيما إذا كان القضاء قادرا على إصلاح ذاته بنفسه، أو يجب تدخل جهات خارجية لإصلاحه، "ونحن كقضاة، كان لدينا تخوفا كبيرا من أن تتدخل السلطة التنفيذية على أمل إصلاح القضاء لأن إعطاء أو تدخل السلطة التنفيذية في إصلاح القضاء هو إعطاء القضاء لقمة سائغة للسلطة التنفيذية لإحكام المزيد من التدخل فيها بذريعة الإصلاح القضائي.

هل تنشئ سلطة النقد صندوق طوارئ؟

وحاولت "الحدث" التواصل مع المستشار عيسى أبو شرار رئيس مجلس القضاء الأعلى الانتقالي، والذي رفض بدوره الإدلاء بتصريح أو تعقيب.

تقرير

معركة المقاصة.. هل تنجح السلطة في فرض شروطها؟

يؤكد الخبير الاقتصادي د. هيثم دراغمة على أن المعركة المالية مع دولة الاحتلال الإسرائيلي والمتمثلة في رفض استلام أموال المقاصة؛ لا يمكن عزلها عن الموقف السياسي، والاحتلال يمر في هذه المرحلة بحالة من النشوة والانتصار بعد إنجازاته في مساحات كان الفلسطيني يعتبرها أماكن للانتصار، ومن بينها الساحة العربية، التي استطاع اختراقها من خلال اتفاقيات التطبيع، وهو ما يعني أن العمق العربي الذي كان البديل والخيار المهم الذي يلجأ له الفلسطينيون عندما كان يمرون في أزمة مالية قد تُفك.

الحدث - سجود عاصي

واعتبر دراغمة أن إدارة أزمة المقاصة من قبل المستوى السياسي الفلسطيني رافقها عدة جوانب من الخلل من بينها: أن المستوى السياسي لطالما تغنى بأن هذه أموال فلسطينية خالصة ولا يحق للاحتلال احتجازها تحت أي ظرف من الظروف، والاحتلال في البداية لم يشترط إعادة التنسيق الأمني مقابل تسليم أموال المقاصة، وكان يعتقد أن ذلك تحصيل حاصل، لكن الفلسطينيين رفضوا الجلوس حتى من أجل استلام هذه الأموال. الآن لدى دولة الاحتلال والولايات المتحدة الأمريكية لتجفيف منابع المساعدات وإيرادات السلطة لتركيعها سياسيا لتمرير الإملاءات المتمثلة في صفقة القرن.

خلل في السياسات المالية للحكومة

وقال دراغمة، إن أي متغير سياسي كفيل بقلب المعادلة وتحديد من الرابح والخاسر في معركة المقاصة، لذلك لا يمكن الحكم في هذه اللحظة من الذي سينتصر في هذه المعركة، ومن المهم الانتظار لما ستؤول إليه العلاقة بين السلطة الفلسطينية وحركة حماس، وإذا ما تمت المصالحة فإن الكثير من القضايا في المعادلة السياسية ستتغير، وحينها من الممكن سحب البساط من تحت قدمي الولايات المتحدة ودولة الاحتلال اللتان تسعيان لتبديل القيادة الفلسطينية واستقدام قيادات من الخارج أو الداخل وذلك لتمرير صفقة القرن، وبالتالي فإن الانتخابات والوحدة كفيلتان بشرعنة السلوك السياسي الفلسطيني في مواجهة السياسات الإسرائيلية والأمريكية، ومعركة المقاصة ستنتصر في المحافل الدولية.

وأوضح دراغمة أن دولة الاحتلال تلعب على وتر الانقسام، وفي مرحلة من المراحل عندما رفضت السلطة الفلسطينية استلام أموال المقاصة، بسبب استيلاء الاحتلال على جزء منها بذريعة دفع مخصصات الأسرى والشهداء؛ كان هناك توجه إسرائيلي لدفعها لقطاع غزة، لكن رفض القائمين على الأوضاع هناك والتدخلات التي جرت في هذا الخصوص، منعت هذا الاستغلال الإسرائيلي، بمعنى تكريس الوحدة الوطنية يضعف الموقف الإسرائيلي في ملف المقاصة وغيرها من الملفات.

وتابع دراغمة أن الفلسطينيين سيربحون معركة المقاصة لعدة أسباب من بينها أن المستوى الأمني الإسرائيلي هو صاحب كلمة الفصل في مثل هذه القضايا، وهو يدفع باتجاه الحل في هذا الملف ورفع توصيات بهذا الشأن للمستوى السياسي الإسرائيلي، لأنه يخشى من اندلاع انتفاضة فلسطينية بسبب التضييقات الإسرائيلية على الفلسطينيين، ودولة الاحتلال لا تريد الدخول في دوامة من المواجهة في الضفة الغربية.

وشدد دراغمة على أن كل الاتفاقيات التي يجريها رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو، لا يمكن أن تضمن أمن الإسرائيليين، وبالتالي فإن دولة الاحتلال مشكلتها الرئيسية مع الفلسطينيين وليس مع السودانيين أو الإماراتيين، وهي تسعى لضمان الأمن لمستوطنيها، ولذلك لن تدفع الفلسطينيين للحائط، لأن ذلك ليس في صالحها.

ويتوقع الخبير دراغمة، أن تتراجع دولة الاحتلال عن قرارها في ما يتعلق بأموال المقاصة، كما تراجعت في ملف الضم، والذي يدفع نتنياهو للتراجع في هذه الحالات ليس التطبيع العربي وإنما الفلسطيني الذي يشكل الرقم الصعب في المعادلة، وأيضا استطاع المستوى السياسي الفلسطيني إدارة أزمة الضم تحديدا بشكل ناجح ولكن هناك خلل في إدارة أزمة المقاصة.

ولا يبدي دراغمة تفاؤلا بحل ملف المقاصة قريبا، وقال إن الأمر يحتاج لأشهر ولضغط أوروبي أيضا وصمود فلسطيني، حينها يمكن الحديث عن حل لصالح الفلسطينيين.

وأوضح دراغمة أن الأزمات المالية في الدول تعالج من خلال شقين: السياسات المالية والسياسات النقدية. لكن الفلسطينيين يفتقدون للسياسات النقدية لأن ليست لديهم عملة وطنية يتحكمون بسعر صرفها، وبالتالي يبقى الأمر متاحا لمعالجة الأزمة من خلال السياسات المالية، وهذه السياسات تعاني من خلل حقيقي قد لا يكون مرتبطا بحكومة دون أخرى لأن المعطيات المتوفرة ليس بالسهولة التعامل معها.

وأضاف دراغمة: للأسف ليس لدينا تخطيط أو خطة لإدارة الأزمة المالية، ومن لا يخطط، عمليا يخطط لفشله، ولعدم اهتمامنا بالتخطيط، دمجنا دائرة التخطيط بوزارة المالية، وما يجعلنا نعاني أكثر من المتوقع، هو أننا لا نخطط في سياق السياسات المالية، التي يجب أن تتضمن في هذه المرحلة رفع شعار التقشف بمعناه الحقيقي وترشيد النفقات بشكل جدي، وهذا ما لم يلمسه المواطن حتى اللحظة. والأمر الأهم يتمثل في تحسين الإيرادات من خلال متابعة الضرائب مع كبار المستثمرين والتجار.

وأكد دراغمة أنه لو كانت هناك سياسات مالية صحيحة، لم يكن المواطن ليشعر بالأزمة المالية الحالية بهذه الحدة، وأن المستوى السياسي يقع على عاتقه مسؤولية سياسية مرتبطة بالسياسات المالية، لأنه يجب تفعيل الدبلوماسية الفلسطينية لإحراج الدول التي كانت سببا في وجود الاحتلال وخاصة الدول الأوروبية، وتوفير منابع للدعم والمساعدة.

وساطة أوروبية لحل أزمة المقاصة

ويقول مدير مركز القدس للدراسات المستقبلية، د. أحمد رفيق عوض، إن هناك ضغوطات من قطاعات مختلفة من الشعب الفلسطيني على السلطة الفلسطينية في ما يتعلق بالموضوع المالي، ولكن من المهم التأكيد على أنه عندما يكون الثمن سياسيا أمنيا، يجب على الشعب الفلسطيني التحلي بروح الصمود في وجه السياسات الإسرائيلية.

ويؤكد عوض على أن دولة الاحتلال لا يمكن أن تترك الأزمة المالية تتفاقم أكثر، وتوصيات المؤسسة العسكرية الإسرائيلية للمستوى السياسي الإسرائيلي تشدد على أنه من المحظور دفع السلطة الفلسطينية إلى الانهيار، خاصة وأن الأخيرة تواجه جائحة كورونا، والرئيس محمود عباس رجل منع عسكرة الانتفاضة وبالتالي يجب أن لا يتم إسقاط السلطة بهذه الطريقة.

ودلل عوض على إمكانية تراجع دولة الاحتلال في ما يتعلق بأموال المقاصة بأن القرار العسكري الذي صدر عن وزير جيش الاحتلال بمعاقبة البنوك الفلسطينية التي تحول رواتب ومخصصات الأسرى، يتم تجميد العمل به من فترة لفترة، لكن من الواضح أن الرؤية الرسمية الإسرائيلية تريد أن يدفع الفلسطينيون استحقاق ما في مقابلها.

وأضاف عوض: يبدو أن هناك مفاوضات قد نضجت من خلال الأوروبيين للنزول عن الشجرة في ما يخص أموال المقاصة بطريقة غير فجة وبدون انكسار، وهذه القضية في طريقها إلى

حل ما، لكن لا أعلم ما طبيعة هذا الحل.

وقال عوض إن حكومة الاحتلال تبدي تشددا ملحوظا ضد السلطة الفلسطينية بعد التطبيع، وأي شيء يُقدم للسلطة لن يكون مجانيا بما في ذلك أموال المقاصة، وهناك أصوات في الليكود وخارجه تؤمن بأن السلطة ليست هي التي تحقق الأمن للإسرائيليين، في مقابل ذلك تحذر المؤسسة العسكرية الإسرائيلية من هذا التوجه وتطالب بعدم كسر السلطة نهائيا لأن ذلك سيؤدي إلى مواجهة.

ويرى مدير مركز القدس للدراسات المستقبلية عوض، أن دولة الاحتلال بدأت تغذي بعض الصراعات والظواهر في الضفة الغربية ومن بينها المشاكل العائلية وقضايا المخدرات والسرقة، وذلك من أجل تفكيك المجتمع الفلسطيني ومنع توحده في مواجهة السياسات الإسرائيلية وأيضا من أجل الضغط على السلطة الفلسطينية وتوجيه العنف في الداخل بما يثقل كاهل السلطة ويمنع تفرغها للمعارك السياسية مع الاحتلال.

الأزمة المالية للسلطة.. حقائق وأرقام

وتعاني السلطة الفلسطينية منذ عدة أشهر أزمة مالية كبيرة أثرت بشكل واضح وكبير على مختلف مناحي الحياة، ويمكن إجمال أسبابها بسببين رئيسيين: الأول؛ جائحة كورونا وتأثيرها على مجمل الاقتصادات في العالم، بما في ذلك الاقتصاد الفلسطيني والإغلاقات التي رافقت ذلك وتعطل عمل بعض المؤسسات، والثاني؛ عدم استلام أموال المقاصة من الإسرائيليين، بعد قرار القيادة الفلسطينية في آيار الماضي وقف كل أشكال التنسيق مع إسرائيل، في ضوء نية الأخيرة تنفيذ مخطط ضم أراض في الضفة الغربية.

وكان أحد أبرز مظاهر الأزمة عدم قدرة الحكومة على تسديد كامل رواتب الموظفين، إذ تظهر بيانات حصلت عليها صحيفة الحدث، أن الفاتورة الشهرية للأجور والرواتب في السلطة الفلسطينية تبلغ حوالي 860.8 مليون شيقل، وقد التزمت الحكومة بتسديد راتب كامل حتى نهاية شهر نيسان 2020، فيما سددت ما نسبته 50% من الراتب عن الأشهر أيار وحزيران وتموز، بقيمة إجمالية تقارب 60% من إجمالي فاتورة الرواتب الشهرية، فيما لم يتم تسديد قيمة راتب شهر آب 2020.

وتبلغ قيمة المتأخرات من إجمالي فاتورة الأجور والرواتب عن الأشهر أيار وحزيران وتموز ما يقارب 220% من الفاتورة الشهرية ((40% × 3) + 100%)) وبقيمة إجمالية تساوي حوالي 2 مليار شيقل.

وتظهر البيانات أن فاتورة الأجور والرواتب توزعت بحسب مراكز المسؤولية بين أربعة بنود رئيسة:

الأمن والنظام العام بنسبة (39.7%)، وزارة التربية والتعليم (33.8%)، وزارة الصحة (10%)، الخدمات العامة والإدارة العامة (8.4%) في المرتبة الرابعة، وأخيراً القطاعات الأخرى (8%).

وبلغ صافي المتأخرات المترتبة على الحكومة من غير الأجور حوالي 15.5 مليار شيقل، فيما تبلغ قيمة المتأخرات بما يشمل مستحقات الموظفين حوالي 17.5 مليار شيقل حتى نهاية شهر آب 2020 (أو ما يعادل 4.8 مليار دولار)، مرتفعةً بنسبة 14% عن ذات الفترة من العام الماضي.

وارتفع الدين العام الحكومي حتى نهاية شهر تموز 2020 ليصل إلى ما يقارب 3.3 مليار دولار (حوالي 11.3 مليار شيقل)، منها ما يقارب 58% دين حكومي محلي و42% للدين الحكومي الخارجي.

وشهدت الفترة الماضية ارتفاعاً في حجم الائتمان الممنوح للحكومة من قبل الجهاز المصرفي ليبلغ حوالي 1.7 مليار دولار حتى نهاية شهر تموز، مشكلاً ما يقارب 11.9% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، ومن المتوقع ارتفاعه ليصل إلى حوالي 1.9 مليار دولار حتى نهاية شهر آب 2020.

وتوزع الائتمان الممنوح للحكومة من قبل الجهاز المصرفي بين الشيقل الإسرائيلي الذي استحوذ على نحو 75.4%، والدينار الأردني بحصة بلغت نحو 18.8%، في حين بلغت حصة الدولار الأمريكي نحو 4.6% فقط.

ويظهر توزيع الائتمان المحلي الحكومي بالعملات المختلفة، اعتماد الحكومة الفلسطينية على الاقتراض بالشيقل الإسرائيلي، وتجنبها الاقتراض بالعملات الأخرى، وذلك في محاولة منها لتجنب تقلبات أسعار الصرف خاصة وأن الجزء الأعظم من إيراداتها ونفقاتها تتم بعملة الشيقل الإسرائيلي.

وبلغ الدين الحكومي الخارجي حوالي 1.3 مليار دولار، أو ما يعادل 8.9% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي. وقد ارتفع الدين الخارجي بقيمة القرض المقدم من البنك الوطني القطري بواقع 250.6 مليون دولار، ويتميز الدين الخارجي بأن معظمه دين طويل الأجل، على العكس من الدين المحلي الحكومي.

ويتوزع الدين الخارجي بين قروض مقدمة من صندوق الأقصى بقيمة 513 مليون دولار، ومن البنك الدولي بقيمة 273.6 مليون دولار، وقروض ثنائية بقيمة 144.2 مليون دولار، فيما توزع باقي الدين الحكومي الخارجي البالغ 363.3 مليون دولار بين قروض مقدمة من الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والبنك القطري الوطني، والبنك الإسلامي للتنمية، وبنك الاستثمار الأوروبي، ومنظمة الأوبك، والصندوق الدولي للتطوير الزراعي.

وتوضح البيانات أن قيمة المتأخرات للقطاع الصحي تبلغ حوالي مليار شيقل حسب المطالبات المبلغ عنها من قبل المستشفيات وشركات الدواء في فلسطين حتى نهاية شهر حزيران.

كما وتبلغ مستحقات هيئة التقاعد على وزارة المالية ما يزيد عن 6 مليار شيقل، ومتأخرات المقاولين وقطاع الإنشاءات ما يقارب 600 مليون شيقل.

وبلغت قيمة فاتورة المقاصة المحتجزة لدى الإسرائيليين حوالي 1.6 مليار شيقل حتى نهاية شهر آب 2020، وذلك عن الأشهر أيار حتى آب 2020، فيما تراجع حجم الإيرادات المحلية ليصل إلى حوالي 200 مليون شيقل شهريا بانخفاض بلغت نسبته 30% بسبب الأزمة الصحية.

ويتضح من البيانات السابقة أن السيناريوهات المتوقعة للأزمة المالية تأتي في سياق فترتين، الأولى؛ من بداية شهر أيار ولغاية نهاية شهر آب 2020، وتبلغ خلالها مستحقات الموظفين على الحكومة خلال الفترة ما يقارب 2 مليار شيقل، فيما تبلغ قيمة المقاصة المحجوزة لدى الإسرائيليين ما يقارب 1.6 مليار شيقل، بمعنى أن إيرادات المقاصة لن تسدد قيمة مستحقات الموظفين، عدا عن متأخرات القطاع الخاص والبنوك.

أما الفترة الثانية؛ فهي من بداية شهر أيلول ولغاية شهر كانون الأول 2020، وفي حال عدم استلام المقاصة حتى نهاية العام، فإنه من المتوقع أن تبلغ قيمة المقاصة عن فترة الأشهر الأربعة المذكورة ما يقارب 1.6 مليار شيقل، فيما ستبلغ قيمة الإيرادات المحلية التي من المتوقع تحقيقها عن الأشهر الأربعة ما يقارب 800 مليون شيقل (200 مليون × 4 أشهر).

وخلال الفترة الثانية (من بداية أيلول حتى نهاية كانون أول) من المتوقع أن تبلغ قيمة نفقات الأجور والرواتب ما يقارب 3.5 مليار شيقل، وإذا ما قررت الحكومة تسديد 50 % من الراتب للموظفين خلال تلك الفترة بواقع 60% من حيث القيمة، تكون قيمة الرواتب التي سيتم صرفها 2.1 مليار شيقل، وبذلك تكون قيمة العجز الناتجة عن تسديد 50% من فاتورة الرواتب ما يقارب 1.3 مليار شيقل (2.1 مليار شيقل– 800 مليون شيقل)، وقيمة المتأخرات لصالح الموظفين حوالي 1.4 مليار شيقل (40%×3.5 مليار شيقل)، ليبلغ إجمالي العجز الكلي خلال المرحلة الثانية حوالي 2.5 مليار شيقل (1.1 1.4+)، مقابل متأخرات لدى الإسرائيليين تقدّر بحوالي 1.6 مليار شيقل.

ويتوقع أن يبلغ صافي العجز في الدين العام من بداية شهر أيار ولغاية شهر كانون الأول 2020 حوالي 2.9 مليار شيقل على النحو التالي: صافي عجز المرحلة الأولى بواقع 400 مليون شيقل، صافي عجز المرحلة الثانية بواقع 2.5 مليار شيقل، يضاف على ذلك صافي الاستدانة من البنوك بواقع 1.4 مليار شيقل ومتأخرات القطاع الخاص والقطاع الصحي وغيرها من القطاعات.

وتثير هذه البيانات أسئلة حول خطة الحكومة لتغطية العجز المتزايد في الموازنة، والكيفية التي من خلالها سيتم تسديد الديون، والسبب الذي يمنع من استلام المقاصة رغم أنها أموال من حق الفلسطينيين، وأيضا ما إذا كانت الحكومة قد وضعت خطة لتخفيض النفقات.

وفي خضم هذه الأزمة المالية الكبيرة، يظهر كذلك سؤال مهم حول تعاطي الحكومة مع الديون التي لصالحها، كتلك التي على شركة أوريدو، والتي تبلغ 214.5 مليون دولار (حوالي 830 مليون شيقل) والتي يمكنها المساهمة نسبيا في حلحلة جانب من الأزمة، على سبيل المثال في الجانب المتعلق برواتب الموظفين، ومع ذلك لا يتضح أي نية لدى الحكومة على تحصيلها، رغم تصريحات وزير الاتصالات إسحاق سدر في حزيران الماضي بأن وزارته لن تتوانى في تحصيل الديون المستحقة على أوريدو، والتي كانت من المفترض أن تدفع بين عامي 2012 - 2014.

وبحسب معلومات توصلت إليها صحيفة الحدث، فقد زادت إيرادات السلطة من الرسوم الجمركية المفروضة على السجائر بين (10 إلى 12) مليون دولار شهريا بدءا من شهر آيار بسبب إغلاق المعابر مع الأردن الناتج عن أزمة كورونا، حيث توقفت عمليات تهريب السجائر، وإذا بقيت هذه الزيادة بنفس الوتيرة فمن المتوقع أن تصل قيمتها مع نهاية شهر كانون أول 2020 من (80 إلى 96) مليون دولار، وهو مبلغ أيضا مهم في سياق هذه الأزمة المالية، خاصة إذا ما أضيفت له الديون المستحقة على شركة أوريدو القطرية، وهذه خيارات متاحة أمام الحكومة يجب أن تتعامل معها ضمن مجموعة واسعة من الخيارات التي يجب أن تصيغها.

ويبقى السؤال الأهم بشأن قدرة الحكومة على الاستمرار ماليا في ظل الوضع القائمة خاصة في ضوء التجاذبات السياسية في المنطقة، ومدى توفر الخطط للتعامل مع هذا الواقع أو مصارحة الشعب ووضعه أمام مسؤولياته ليقرر مصيره ومستقبله في ظل هذه الظروف.

جوال

أوفـر سعـر

وأسـرع 3G فلسطيني

النت معك عَطول

*999#

#1 جوال

ترجمة

"اتفاق إبراهيم" .. ما هي أهداف الإمارات وترامب وإسرائيل؟

أجرى معهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي في تل أبيب مناقشة في اليوم التالي لتوقيع اتفاق السلام بين إسرائيل والإمارات، وتركز النقاش حول الجوانب المتعددة للاتفاق وتأثيراته. وشارك في النقاش أودي ديكل، مدير معهد دراسات الأمن القومي، والجنرال (احتياط) بنينا شارفيت باروخ، الذي ناقش الجوانب القانونية للاتفاق وهيكله مقارنة بالاتفاقيات السابقة بين إسرائيل ودول أخرى في المنطقة. وحول أهداف إدارة ترامب تحدث الدكتور موران زاغا، وعن تأثير الاتفاق على الأردن تحدث السفير عوديد عيران، وسارة فوير حول إمكانية انضمام دول أخرى إلى تيار التطبيع مع إسرائيل، وأخيرا، كوبي مايكل عن انعكاسات الاتفاق على الساحة الفلسطينية.

ترجمة الحدث - محمد بدر

وكان النقاش على النحو التالي:

يشير عنوان الاتفاق بين إسرائيل والإمارات العربية المتحدة - معاهدة السلام وإقامة العلاقات الدبلوماسية والتطبيع الكامل - إلى تطلع الأطراف المشاركة فيها إلى اعتبارها خطوة تاريخية، تتجاوز السياق الحالي. تم تقديم الاتفاق على أنه اتفاق سلام، رغم أنه لم تكن هناك حروب أو دماء بين إسرائيل والإمارات والبحرين. رسالة الاتفاق ورؤيته هي التطبيع الكامل للعلاقات، على عكس العلاقات بين إسرائيل ورواد اتفاقيات السلام في المنطقة، الأردن ومصر.

في الواقع، يتضمن الاتفاق فقرات تتعلق بالتعاون في المجالات المدنية المتنوعة، بما في ذلك الصحة والزراعة والسياحة والطاقة والبيئة والتكنولوجيا. تهدف هذه المجموعة من المجالات إلى إقامة علاقات من شأنها تمكين العلاقات الحميمة بين الشعوب، وفي الوقت نفسه التغلب على الأزمات السياسية التي قد تنشأ، خاصة فيما يتعلق بإدارة الصراع الإسرائيلي الفلسطيني.

لم يتضمن الاتفاق القضايا الخلافية، والتي تتمثل في: حل الدولتين كأساس لحل القضية الفلسطينية، وتعليق تطبيق الضم في الضفة الغربية (حسب التسريبات، التعليق فقط لمدة أربع سنوات)، والاتفاقات المبرمة بين الولايات المتحدة والإمارات العربية المتحدة لتزويد الأخيرة بأسلحة هجومية.

يمكن معالجة هذه القضايا في رسائل جانبية سرية، كما هو معتاد في الاتفاقات السياسية، من أجل الالتفاف على الحساسيات السياسية. إضافة إلى ذلك، فإن الاتفاق لا يتناول تحديداً التحدي الذي تشكله إيران في المنطقة، على الرغم من مصلحة الطرفين المشتركة في وقف تحركاتها لتوسيع نفوذها الإقليمي ومنعها من السعي لامتلاك قنبلة نووية.

لكن هذه المسألة بالتحديد هي التي تناولها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، أهم رجل في الاتفاق، ووعد بأنه سيجري أيضًا "صفقة" جيدة مع إيران بشأن القضية النووية إذا تم انتخابه لفترة أخرى في الانتخابات الرئاسية التي ستجرى في نوفمبر القادم. يمكن الافتراض أن رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو يشك في القدرة على التوصل إلى اتفاقات مع إيران تحد من قدراتها وتطلعاتها.

ما هي أهداف إدارة ترامب؟

إدارة ترامب، بالإضافة إلى اهتمامها بإنجاز سياسي ملحوظ قبل الانتخابات الرئاسية المقبلة، لديها مصلحة في تنفيذ تصور استراتيجي لإعادة تنظيم ميزان القوى في الشرق الأوسط، وتسعى إلى إقامة تحالف إقليمي من الدول العربية السنية البراغماتية، القريبة من الولايات المتحدة، بهدف كبح جماح طموحات إيران، وكذلك لتقوية نفوذها في مقابل الصين وروسيا. كما وتهدف إلى تقديم مخطط جديد لحل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني مع تحرير الدول العربية من الالتزامات التقليدية للقضية الفلسطينية، والتي ثبت حتى الآن أنها غير مجدية، وحرمان الفلسطينيين من حق النقض لتطبيع العلاقات بين إسرائيل والدول العربية.

في حفل التوقيع، وعد الرئيس ترامب بأن خمس دول أخرى قريبة جدًا من إقامة علاقات مع إسرائيل. يمكن لذلك أن يتحقق في حال كان لهذه الدول مصالح مشتركة مع إسرائيل، خاصة في ما يتعلق بكبح المحور الإيراني، وأن تضمن الاتفاقيات التقدم في حل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، وإن لم يكن أولوية إقليمية؛ وأن تحقق مكاسب اقتصادية وعسكرية من الاتفاق مع إسرائيل، وأن لا تكون هذه الدول لديها التزامات قيادية ودينية.

في ظل هذه الظروف، من الصعب الإشارة إلى التالي في خط التطبيع. عمان بالفعل على علاقة وثيقة، مع إسرائيل، وإن كانت غير رسمية، ويبدو أنها تفضل في هذه المرحلة تأجيل القرار والحفاظ على مكانتها كوسيط بين الولايات المتحدة ودول الخليج وإيران. ومن المنتظر أيضا أن يؤجل المغرب قراره حتى لا ينال من موقعه كرئيس للجنة القدس التابعة لمنظمة الدول الإسلامية.

سيؤثر نجاح الاتفاقيات على قرار الدول الأخرى الانضمام إلى دائرة التطبيع، وسوف تدرس الميزات التي ستحصل عليها الإمارات والبحرين من الولايات المتحدة. ومع ذلك، هناك احتمال كبير بأن يتخذوا إجراءات تطبيعية حتى بدون إقامة علاقة رسمية، مثل فتح المجال الجوي السعودي أمام الرحلات الجوية الإسرائيلية إلى الإمارات العربية المتحدة.

لا يعتقد جو بايدن، المرشح الديمقراطي للرئاسة ومنافس ترامب، أن خطة ترامب ستعمل على تعزيز حل الدولتين على الساحة الإسرائيلية الفلسطينية، لكنه سيستخدم على الأرجح اتفاقيات التطبيع لكبح خطوات إسرائيل في الساحة الفلسطينية من خلال الضغط العربي المباشر، ولكن يجب على الفلسطينيين تخفيف شروطهم للعودة إلى المفاوضات، إلى جانب ضغوط موازية من الإدارة الأمريكية على إسرائيل.

لماذا وقعت دولة الإمارات العربية المتحدة الاتفاق الآن؟

بالنظر إلى اقتراب موعد الانتخابات الأمريكية، قد يكون لكل من الإمارات والبحرين مصلحة في تحقيق إنجازات استراتيجية مع إدارة ترامب، لا سيما عقود توريد الأسلحة المتقدمة والاتفاقيات الاقتصادية، والتي لن تكون قابلة للتحقيق بالضرورة إذا كانت الإدارة المقبلة في الولايات المتحدة ديمقراطية.

من الناحية الاستراتيجية، تنزعج الدولتان الخليجيتان بشدة من زيادة قوة محورين متنافسين في الشرق الأوسط: الأول، المحور الإيراني الشيعي، الذي لا يخشى التحديات الاقتصادية والأمنية في الخليج العربي، وهو تحدٍ متزايد بسبب حظر الأسلحة على إيران والتقارب الأخير بين إيران والصين. المحور الثاني، المحور التركي القطري، الذي يعمل على بسط نفوذه من الخليج العربي إلى شمال العراق، مروراً بشمال سوريا، والحوض الشرقي للبحر الأبيض المتوسط إلى ليبيا (حيث القوات الإماراتية وتركيا على شفا مواجهة عسكرية). في مواجهة هذين المحورين الراديكاليين، وفي ظل الاتجاه نحو تقليص الوجود العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط، تهدف الإمارات العربية المتحدة إلى إنشاء محور للدول السنية البراغماتية، التي تسعى جاهدة لتحقيق الاستقرار الإقليمي، بما يشمل إسرائيل أيضًا.

يعمل تعزيز العلاقات مع إسرائيل على توسيع نطاق الفرص والنفوذ لدولة الإمارات العربية المتحدة، التي تعتقد قيادتها أنه يجب عليها ترسيخ مكانتها الإقليمية، بما في ذلك العمل العسكري بعيدًا عن الوطن والعمل كوسيط في النزاعات الإقليمية. إن إقامة العلاقات مع إسرائيل يتيح لها موطئ قدم في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، وفرصة لإبعاد قطر عن قطاع غزة، وكذلك تركيا من الحرم القدسي، مع تجاوز المملكة العربية السعودية، التي ضعفت مكانتها الإقليمية والدولية في العامين الماضيين.

لماذا يتردد الأردن في دعم الاتفاق؟

يطرح "اتفاق إبراهيم" معضلة للمملكة الهاشمية، فمن ناحية، يُفترض أن يدعم الأردن مسألة انضمام دول عربية أخرى إلى دائرة السلام مع إسرائيل، لأن الأردن اتخذ خيارا كهذا قبل 26 عامًا. من ناحية أخرى، كان هناك تخوف في الأردن من أن التطبيع بين إسرائيل ودولة عربية أخرى، دون وجود شرط بضرورة حل القضية الفلسطينية، سيعيق التقدم في تحقيق رؤية الدولتين ويعزز رؤية إسرائيل للأردن كدولة فلسطينية مفترضة. علاوة على ذلك، يخشى النظام الملكي الهاشمي تفشي انتشار المرض بين المواطنين الفلسطينيين في الأردن، الذين يشكلون أغلبية في المملكة، مما يقوض استقرارها الداخلي.

كما يخشى الأردن من امتداد عدم الاستقرار الأمني في الضفة الغربية إلى أراضيه. تاريخيًا، يعتبر الأردن نفسه وسيطا رائدًا بين إسرائيل والفلسطينيين، لكنه تم تهميشه عندما مُنحت الإمارات والبحرين الفضل في رفض نية الضم، فيما اختفت مبادئ المبادرة العربية - الانسحاب الإسرائيلي إلى حدود 1967 - من الاتفاقات الجديدة.

بالإضافة إلى ذلك ، شدد الرئيس ترامب على أن التطبيع بين إسرائيل ودول الخليج يفتح الباب للصلاة على المؤمنين من جميع أنحاء العالم الإسلامي في المسجد الأقصى، مما يضر ظاهريًا بمكانة الأردن كوصي على الأماكن المقدسة في القدس. ومع ذلك، يعتمد الأردن على مساعدات دول الخليج، وبالتالي فهو ممنوع من التعبير عن معارضته الشديدة للاتفاق.

لماذا بقي الفلسطينيون على الهامش؟

الجانب الفلسطيني هو الأكثر تضررا من التطبيع بين إسرائيل ودول الخليج. فشلت قيادتهم في توجيه رسالة إدانة لـ "اتفاق إبراهيم" في الجامعة العربية، ولم يستنفر الجمهور الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة ضد الاتفاقيات ولم يحتج شعبيا. يسلط التطور الإيجابي بين إسرائيل ودول الخليج الضوء على الأزمة الاستراتيجية التي تجد السلطة الفلسطينية نفسها فيها ضعيفة، ويمكن تفسيرها أيضًا كدليل على فشل المسار السياسي للسلطة.

تدرك حماس أن هذه الأحداث فرصة لتعزيز موقعها السياسي والاندماج في قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، مؤكدة على أهمية سياستها، حيث إن المقاومة العنيفة وسيلة لتعزيز التطلعات الوطنية الفلسطينية. الكثير من الهتافات في المخيمات، التي تعتبر معقلا لحركة فتح، تشكل تحديا لسيطرة فتح على منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية.

علاوة على ذلك، وعلى خلفية قرب المفصول من حركة فتح محمد دحلان من حكام دولة الإمارات العربية المتحدة، هناك أزمة ثقة حادة بين الإمارات العربية المتحدة وقيادة السلطة الفلسطينية. حاولت الإمارات تخفيف معارضة السلطة الفلسطينية لاتفاق التطبيع مع إسرائيل من خلال الوعود بتقديم مساعدات اقتصادية، لكن الرئيس عباس رفض قبولها. لذلك، من المتوقع أن تخاطب الإمارات الجمهور الفلسطيني مباشرة، متجاوزة السلطة، على سبيل المثال من خلال تقديم وظائف للأكاديميين والمهندسين الفلسطينيين الشباب.

في ضوء الضعف الفلسطيني الحالي، على إسرائيل من جهتها أن تحذر من الفرح. وذلك لأن الأزمة الفلسطينية والضعف قد يدفعان إلى توحيد الخطوط بين السلطة الفلسطينية وحماس، وعدم الاستقرار في ساحة الصراع، وتصعيد المقاومة المسلحة.

"اتفاق إبراهيم" هو بمثابة اختراق لحاجز العلاقات الرسمية بين إسرائيل والدول العربية البراغماتية وإنجاز سياسي مهم لإسرائيل. يجب على إسرائيل أن تأخذ بعين الاعتبار أن الإشارات من العالم العربي حول إلغاء التزامها بإيجاد حل للمشكلة الفلسطينية، وربما أيضًا تقديم المساعدة للسلطة الفلسطينية، تعني أن المشكلة الفلسطينية ستبقى على كاهل إسرائيل وحدها، للأفضل أو للأسوأ. على الرغم من تراجع قيمة القضية الفلسطينية على الساحة الإقليمية، يجب على إسرائيل الامتناع عن إضعاف السلطة الفلسطينية أكثر وإبراز فشلها، وستعمل إسرائيل بشكل أفضل إذا شجعت السلطة للانضمام إلى الاتفاقيات من خلال الترويج للمزايا الاقتصادية الناتجة عنه.

من المفترض أن يكون الاتفاق مصدر إلهام لاتفاقيات السلام والتطبيع بين إسرائيل والدول العربية الأخرى، فضلاً عن كونها منصة لإنشاء تحالف إقليمي متعدد الأطراف. تتداخل المصالح المشتركة لإسرائيل والإمارات العربية المتحدة والبحرين في مجالات الأمن والاقتصاد والصحة والزراعة والسياحة والنقل وغير ذلك مع مصالح الدول الأخرى في المنطقة. في إطار إقليمي واسع، يقوم على الاحترام المتبادل بين الشعوب والقيادات، ستكون الدول الأعضاء قادرة على الاستفادة من إجمالي منافعها. سيساهم التعاون الإقليمي في الازدهار الاقتصادي ويعزز الأمن والاستقرار ويحد من التأثير السلبي لإيران وتركيا في المنطقة.

إسرائيل مطالبة أيضًا بفحص العواقب التي قد تنشأ بعد الاتفاق. هل ستتقلص مساحة عملها في الساحة الفلسطينية؟ هل سيؤدي الشروع بعملية عسكرية واسعة في قطاع غزة إلى تجميد التطبيع مع الدول العربية؟ وما هي مسارات العمل التي ستتخذها إسرائيل رداً على قرار إيراني بمهاجمة الدول الموقعة على اتفاقيات سلام معها عسكرياً، أو استخدام صواريخ، مما يلحق الضرر أيضاً بإسرائيل؟

تقرير

هل تتحول طولكرم إلى قطاع غزة آخر؟

يؤكد المهندس محمد الجلاد، مدير دائرة الكهرباء في بلدية طولكرم، أنه في حال لم يتم تنفيذ "وعود الحل" التي قطعتها الحكومة الفلسطينية ممثلة بسلطة الطاقة، فإن البلدية ستقوم بإعداد برنامج لساعات قطع الكهرباء، يشبه إلى حد كبير البرنامج المعمول به في قطاع غزة، والذي يعاني من أزمة كهرباء بسبب الحصار الإسرائيلي المفروض عليه. لكن المفارقة في حالة طولكرم، أن أزمتها، التي بدأت في عام 2012، وفق ما أفاد الجلاد، حملت معها عشرات الوعود من جهات الاختصاص، إلا أن شيئا لم يطبق على أرض الواقع.

الحدث - محمد بدر

ويوضح الجلاد أن معالجة الأزمة بدأت بحلول مؤقتة، وفي عام 2013 طرح الإسرائيليون حلا للأزمة من خلال تمديد خط كهرباء جديد لتغذية المنطقة، وطلبوا رسوما لنقطة الربط الجديدة بقيمة 1.5 مليون شيقل من أصل 7 مليون تكلفة المشروع ككل، وقد قامت البلدية بدفع الرسوم الأولية. لكن وحتى لحظة كتابة هذا التقرير لم يقم الإسرائيليون بتمديد الخط الثالث بحجة اعتراض بعض الأطراف التي يمر الخط بالقرب من مصالحها أو منشآتها مثل: سكة الحديد الإسرائيلية، خط الغاز وشارع 60، وذلك رغم وعودهم في عام 2018 بتمديد الخط الثالث مع نهاية عام 2019.

ويشير الجلاد إلى أن عدم التزام الإسرائيليين بوعودهم، وعدم وجود حل حقيقي لحل الأزمة، دفع البلدية إلى إدارة الأزمة من خلال جداول قطع الكهرباء، التي تنشر على صفحة البلدية على الفيسبوك، لكن هذا لا يمكن اعتباره حلا بسبب أن الطلب على الكهرباء يتزايد، وفي المقابل فإن البدائل التي عملت عليها الحكومة من خلال شراء مولدات الكهرباء تعد مكلفة، إذا أن الأخيرة تعمل بالسولار، وهذا أمر مكلف، وقد دفعت البلدية من 1 أغسطس الماضي وحتى 1 أيلول الجاري حوالي نصف مليون شيقل لمحطات الوقود ثمنا للسولار.

وبيّن المهندس الجلاد أنه على سبيل المثال في 17 أيلول الجاري (يوم معتدل الحرارة، يكون معدل استهلاك الكهرباء فيه غير مرتفع) تم شراء أكثر من 9000 لتر سولار، وفي الأيام التي ترتفع فيها درجات الحرارة يصل حجم الشراء إلى 13 ألف لتر. وقال إن معالجة الأزمة من خلال المولدات مرهق للبلدية لأنها بالإضافة لتكاليف السولار، تقوم أيضا بدفع فاتورة الكهرباء بشكل شهري، بما يشمل المؤسسات الحكومية والمخيمات، والتي يجب أن تدفع فاتورتها السلطة، وقد هدد الإسرائيليون بقطع الكهرباء في حال تراكمت الديون، وهو ما قاموا به لمرة واحدة فقط.

وقال الجلاد إن المولدات، التي بحوزة البلدية، مستعملة متهالكة، وكانت تعمل في البداية 8 ساعات وبسبب تزايد الطلب على الكهرباء أصبحت تعمل 12 ساعة، وخلال العام الجاري أصبحت تعمل حوالي 20 ساعة، وهو ما تسبب في خروج أحد المولدات عن الخدمة، كما أنها بحاجة لمتابعة بشكل يومي، حيث يلزم تعبئتها بالماء صباحا وعند الظهيرة، وبسبب زيادة عدد ساعات التشغيل لبعض المولدات، كانت هناك حاجة لإصلاحها وصيانتها بعد 3 أشهر من عملها، رغم أنها لم تكن مستعملة من قبل.

مخاوف من نموذج كهرباء غزة

وأوضح أنه خلال فترة الإغلاق بسبب جائحة كورونا، كان الشعور بالأزمة أقل، لكن بعد أن تم فتح المرافق الاقتصادية وعاد النشاط إلى طبيعته تفاقمت الأزمة وأصبح المواطن يشعر بها بشكل أكبر، وأصبحت الانقطاعات تتكرر وهو ما ولد حالة من الاحتقان لدى المواطنين.

وكشف الجلاد أنه خلال اجتماع عقد في 15 أيلول الجاري مع رئيس الوزراء محمد اشتية، كانت هناك وعود بتشغيل محطة صرة، وبعد ذلك بأسبوعين من المفترض أن تشتغل محطة عناب، وبالتالي تحل مشكلة الكهرباء في المدينة، وهو ما وعد به رئيس سلطة الطاقة ظافر ملحم، الذي أكد أن حل أزمة طولكرم سيكون خلال أسابيع قليلة، "وإن شاء الله يتم الالتزام بهذا الوعد وأن يكون الأخير قبل حل الأزمة".

لكن الجلاد أكد أن تشغيل محطة عناب يساهم في حل أزمة الكهرباء في طولكرم لعام أو عامين فقط، بانتظار الحل الاستراتيجي، الذي وعدت به سلطة الطاقة والمتمثل في تزويد المدينة بالكهرباء بشكل مباشر من محطة صرة، لكن هذا يتطلب إنشاء خط بطول 13 كم وإنشاء محطة تحويل من (33) إلى (22) بحسب ما طرح رئيس سلطة الطاقة ملحم في الاجتماع مع رئيس الوزراء.

وحذر الجلاد أن العام القادم سيشهد فترات قطع طويلة للكهرباء، كما الحال في قطاع غزة، في حال لم يتم

SENSODYNE

هل تتسبب هذه بآلام في الأسنان؟

يمكن أن يبدأ التخفيف بالحساسية منذ اليوم

حل أزمة الكهرباء في طولكرم. مؤكدا أن البلدية تلقت وعودا كثيرة بحل الأزمة، وأنها طوال فترة الأزمة كانت في اتصال مستمر مع الجهات المختصة المسؤولة عن ملف الكهرباء.

والنقص الذي تعاني منه طولكرم حوالي 10 ميجاوات، وهو نقص لا يمكن تغطيته بسهولة، وفق المهندس الجلاد. مشيرا إلى أن "إحدى الشركات الفلسطينية تقدمت بمشروع لتوليد الكهرباء من الطاقة الشمسية بقدرة 20 ميجاوات، لكن البلدية أوقفت التعاون مع المشروع لفترة من الزمن من أجل فهم بعض التفاصيل من السلطة الفلسطينية، وأيضا بسبب التخوف من تعطيل نقاط الربط الأصلية من قبل الإسرائيليين في حال تمت الموافقة عليه. ومن أجل بلورة موقف موحد تواصلت البلدية مع شركة النقل وجهات أخرى".

لجوء لمشاريع الطاقة الشمسية لحل أزمة طولكرم

وكشف أن سلطة الطاقة منحت شركة قدرة مؤخرا رخصة مؤقتة لإقامة مشروع توليد كهرباء من خلال الطاقة الشمسية بقدرة 20 ميجاوات، وقد طلب منهم تقديم دراسة للشبكة من أجل تحديد مدى استيعابها للكمية التي يمكن توريدها والمتطلبات الخاصة بالربط وأثرها على الشبكة الموجودة، وهي ذات الشركة، التي توقف التعاون مع مشروعها في وقت سابق، كما يفيد الجلاد.

وقال الجلاد إن أكثر من 250 مشتركا يتلقون الطاقة الكهربائية من خلال الطاقة الشمسية بمجمل قدرة حوالي 4 ميجاوات، "ومنذ عام 2016 بعد أن صدر قانون سلطة الطاقة بشأن تنظيم قطاع الطاقة المتجددة، أخذ المجلس البلدي قرارا بتطبيق هذا القانون، والآن هناك حوالي 4.5 ميجاوات مصدرها الطاقة الشمسية، وفي عام 2018 صدر قانون آخر للقدرات المتوسطة، وتقدمت شركات لقدرات متوسطة وتم توقيع اتفاقيات بينهم وبين البلدية ولكن الأمر يتعلق بتراخيصهم من قبل الجهات المختصة وحتى اللحظة لم تبدأ هذه الشركات بالعمل". وردا على ذلك يقول رئيس سلطة الطاقة ظافر ملحم إن القانون يلزم هذه الشركات بالتوقيع مع شركات النقل وليس مع البلدية.

وأوضح رئيس سلطة الطاقة ملحم في مقابلة مع صحيفة الحدث، أن إنجاز المشروع الذي قدمته شركة قدرة، والذي يمكن من خلاله تزويد طولكرم بـ 20 ميجاوات، يعتمد على قيام البلدية بتسهيل مهمتهم، والمعيق يتمثل في موافقة البلدية على الموضوع، مضيفا: نحن منحنا رخصة للشركة، وهم بدورهم توجهوا للبلدية للحصول على المعلومات المتعلقة بالشبكة، وهذا كله يقع على عاتق البلدية، والموضوع كله لدى البلدية ونحن انتهى دورنا بمنح الترخيص.

ويرجع رئيس اتحاد قطاع الطاقة المتجددة في فلسطين، حسن أبو لبدة، أزمة الطاقة في الضفة الغربية، إلى كون شبكة الكهرباء قديمة ومهترئة وتتعرض أيضا لسرقات بالإضافة إلى أن كمية الوارد من الإسرائيليين لا يفي للغرض، والحل لهذه الأزمة يكمن في اعتماد مشاريع طاقة بديلة قادرة على سد هذا العجز. وقال إنه في طولكرم هناك تأخير لمشاريع طاقة شمسية يمكن أن تسد العجز، فلماذا لم يتم البدء بها.

وأضاف في مقابلة مع صحيفة الحدث، أنه لا يوجد إرادة سياسية لبناء محطات طاقة شمسية قادرة على معالجة أزمة الكهرباء، وهذا من الممكن أن يتم خلال عامين، وما يتم التذرع به اليوم بأن هناك نقصا في الأراضي، يمكن تعويضه من خلال الاستثمار بأسطح المباني العامة بالإضافة للأراضي المتاحة، لأن المسائل الفنية لا يمكن أن تشكل عائقا ويمكن تداركها.

الحكومة يجب أن تفي بوعودها

وفي وقت سابق من الشهر الجاري، طالبت فصائل العمل الوطني في المدينة، مجلس الوزراء، بتنفيذ ما تم الاتفاق عليه من وعود بحل الأزمة في شهر فبراير الماضي من خلال زيادة القدرة الكهربائية للمحافظة. وحول الوعود التي تتلقاها البلدية، يقول المهندس الجلاد إن الوعود تأتي بناء على وعود، فمثلا: رئيس سلطة الطاقة وعد في آخر اجتماع رئيس الحكومة بحل المشكلة خلال أسابيع، وبناء على ذلك تقدم لنا الحكومة وعدا بهذا الخصوص، "على أمل أن يكون هذا الوعد الأخير".

وطالبت الفصائل سلطة الطاقة والحكم المحلي بتشكيل لجان خبراء مهنية وفنية محايدة للعمل على حل مشكلة الكهرباء المستمرة في المحافظة والمدينة، ودعت البلدية بكافة طواقمها الإدارية والهندسية والفنية والمالية للقيام بواجباتها ومسؤولياتها تجاه ما تتعرض له مدينة طولكرم من جراء الانقطاع المتكرر للكهرباء لما له من آثار ضارة على كافة المواطنين والمرافق العامة.

تقرير

رغم التحديات ... صندوق النفقة دفع جميع أحكام النفقة لمستحقيها خلال جائحة كورونا

توقف مدخولات الصندوق بشكل شبه كامل وازدياد الفئات المستحقة للنفقة

76% من مستفيدي الصندوق من الأطفال

تدني نسبة تنفيذ أحكام النفقة الصادرة عن المحاكم المختصة

شهدت فترة انتشار فيروس كورونا في فلسطين انخفاضا كبيرا في تنفيذ الأحكام الصادرة عن المحاكم الفلسطينية في ما يتعلق بالنفقة، وهو ما ينعكس على واقع النساء كما الأطفال الذين يشكلون غالبية الفئات المستفيدة منه، إذ أن مسألة النفقة من أكثر القضايا، التي تحتاج إلى تنفيذ، باعتبارها قضايا ذات أولوية وأيضا لأنها قضية مرتبطة بسيادة القانون وفعالية التنفيذ، كما تؤكد الأستاذة فاطمة المؤقت، رئيسة صندوق النفقة الفلسطيني في لقاء خاص مع الحدث.

الحدث - سجود عاصي

وأوضحت بأنه وفي ظل تفشي فيروس كورونا وفرض حالة الطوارئ بقرار رئاسي لأكثر من مرة وبشكل متتابع؛ واجه الصندوق مجموعة من التحديات كان أبرزها توقف إيرادات الصندوق بالكامل، وأما التحدي الأكبر بالنسبة للصندوق كان يتمثل في استمرارية الخدمات التي يقدمها، وتحويل المبالغ المستحقة للفئات في وقتها دون تأخير، لأن أكثر من 30% منهم يعتمدون على تحويلات الصندوق كمصدر دخل رئيسي.

وتشير رئيسة الصندوق، إلى أنه منذ بداية الجائحة وحتى تاريخ كتابة هذا التقرير، "وصلت حوالات الصندوق المالية للمستفيدين في الوقت المحدد، والتي تصل قيمتها الشهرية إلى نحو نصف مليون شيقل، وعلى الرغم من كافة التحديات التي واجهت صندوق النفقة، إلا أنه تم توفير هذا المبلغ والذي هو في تزايد بجهود العاملين والشركاء".

أما التحدي الثاني الذي واجه الصندوق، فهو أن احتياجات الفئات المستفيدة ارتفعت، حيث كشفت فترة الجائحة منذ مارس 2020 بحسب المؤقت، عن الكثير من الأمور، وكان هناك فقراء جدد وهو ما زاد من المسؤولية الاجتماعية التي تقع على عاتق الصندوق، لأنه كان عنوانا للفئات المستحقة والمستفيدة للنفقة وفئات أخرى مختلفة مثل فئة العمال الذي صنفوا كفقراء جدد بسبب الجائحة، والذين توجهوا إلى الصندوق لثقتهم وإيمانهم في أنه سيقدم لهم الخدمات.

وشددت، على أن الصندوق عمل بشكل مكثف ولم يتوقف عمله على الإطلاق خلال الجائحة لتأمين احتياجات الفئات المستفيدة، حيث قام بتوفير بعض الاحتياجات من طرود غذائية ومواد صحية وأدوية وغيرها، وكذلك عمل الصندوق على توفير ملابس العيد للفئات المستحقة بقيمة 77 ألف شيقل بالإضافة إلى توفير خدمات أخرى. ومثال ذلك، تأمين الاحتياجات لسيدة من القدس أصيبت هي وأطفالها بفيروس كورونا كانت قد تركت دون مساندة أو مساعدة، وذلك لأن المعيل موجود اجتماعيا وغير موجود فعليا. وأضافت: نحن نتدخل من باب مسؤوليتنا القانونية والاجتماعية والوطنية لتقديم الخدمات بشكل متكامل، وكان هناك تعاون مع لجان الطوارئ وصندوق وقفة عز والتنمية الاجتماعية والقطاع الخاص وكانت لنا امتداداتنا في القدس والداخل المحتل عام 48.

وخلال الجائحة، أكدت رئيسة الصندوق، أنه رغم قلة الموارد إلا أن الخدمات التي يقدمها الصندوق والتزاماته في تزايد وارتفاع بشكل يومي، بسبب الوضع السياسي والاقتصادي العام في فلسطين التي تؤثر على الجانب الاجتماعي، خاصة وأن مسؤوليات الصندوق لا تقتصر فقط على الدعم المادي وإنما على التدخل لتوفير الحماية للحالات التي تتعرض للعنف من خلال التنسيق مع المؤسسات المختلفة، وخلال الجائحة تم التعامل مع عدد من هذه الحالات.

وأوضحت، أنه خلال الأشهر الماضية، كانت هناك زيادة بمقدار 25% عن الزيادة التي كانت متوقعة فعليا على خدمات الصندوق، وتوسع إطار الفئات المستفيدة خلال الجائحة، وأصبح الصندوق عنوانا لكل الفئات التي تُركت بسبب جائحة كورونا.

وحول شروط الاستفادة من صندوق النفقة، قالت المؤقت، إن الاستفادة من الصندوق تتم بحسب القانون المنشأ لهذا الغرض قانون صندوق النفقة رقم (6) لسنة 2005، والأصل أن يكون هناك قرار صادر عن المحكمة المختصة بغض النظر تابعة للشؤون الإسلامية أو الكنسية أو السامرية أو غيرها، على أن يكون صاحب الشأن المحكوم عليه بدفع النفقة لم ينفذ الحكم بشكل مباشر، فيتدخل الصندوق وتبدأ الاستفادة. وأوضحت، أن الحالة الوحيدة التي تمنع المرأة من الاستفادة من النفقة هي أن تكون ناشزا، وهي مسألة معقدة بحسب المؤقت، وعادة لا تحكم المحاكم الفلسطينية بسقوط النفقة لهذا الشأن في ظل أنه المدخل الوحيد لسقوط النفقة. أما الأبناء، فنفقتهم واجبة على الأب طالما هم غير قادرين على الكسب؛ الابن الذكر حتى يكون قادرا على الكسب والأنثى حتى تتزوج، كما تجوب نفقة الأب للأبناء في حال كانوا على مقاعد الدراسة بشرط النجاح حتى التعليم الجامعي الأول ويشترط لاستفادتهم أن لا يكون لديهم مال. أما الوالدين فنفقتهم واجبة على الأبناء (ابن أو ابنة) في حال كانوا فقراء لا مال لديهم وكذلك ذوي الإعاقة من الأقارب.

وشددت المؤقت، أن صندوق النفقة يعمل بشكل رئيسي على تجسيد مبدأ العدالة، وقالت إن الصندوق يرى في ذلك حماية للفئات المتروكة بتوفير الخدمات لهم، وفي نفس الوقت مساءلة للفارين من تنفيذ أحكام النفقة، وهي مسؤولية اجتماعية تحتاج إلى تظافر الجهود من قبل الجميع.

وأردفت حديثها بالقول، إن تجربة صندوق النفقة الفلسطيني تؤكد على أهمية الشراكة الفاعلة ما بين كل القطاعات المختلفة والشركاء، ليقوم الجميع بدوره على أكمل وجه، "وتجربتنا كصندوق تستأنس بها الدول الأخرى وتتعلم منها، ونهجنا العملي يعلم في المؤسسات المحلية والوطنية كنهج مبني على الشراكة الفاعلة مع كل المستويات والمؤسسات والشركاء.

وأضافت المؤقت، أنه في عام 2006، كانت نسبة الأحكام المنفذة لا تتجاوز 3% من إجمالي الأحكام الصادرة بهذا الخصوص، ووجود 97% من أحكام النفقة معلقة، "وكان هذا الانخفاض الكبير في نسبة تنفيذ الأحكام المتعلقة بالنفقة هو السبب الذي دفعنا إلى إنشاء الصندوق بمبادرة من مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، من أجل العمل على زيادة نسبة تنفيذ الأحكام.

أكدت، أنه بعد تأسيس الصندوق، بحسب دراسة أجرتها المؤقت عام 2014، ارتفعت نسبة الأحكام المنفذة إلى 18%. وترى المؤقت أن هذه النسبة ما زالت متدنية مقارنة

بعدد أحكام النفقة التي تصدر سنويا والتي تصل إلى ما يقارب 4000 حكم نفقة، ولكنها ارتفعت عن السابق بنسبة جيدة من خلال العمل الدؤوب مع دوائر التنفيذ والمؤسسات والجهات الشريكة التي قامت بدور حيوي لحماية الفئات المتروكة والمسقطة من أجندة المؤسسات الرسمية وغير الرسمية.

وبحسب رئيسة صندوق النفقة الفلسطيني، فإن الأطفال هم الأكثر استفادة من الصندوق بواقع 76%، ثم كبار السن والنساء والزوجات، بحيث يحق لكل من يصدر له حكم نفقة (أولاد، زوجات، والدين، قارب صغار وكبار سن غير قادرين على الكسب) من المحكمة المختصة مكتسب الدرجة القطعية ومتعذر تنفيذه على المحكوم لهم يغض النظر عن مكان الإقامة سواء في الضفة الغربية أو قطاع غزة أو القدس أو حتى في الشتات.

الدور الذي يلعبه الصندوق

قالت المؤقت في لقائها مع صحيفة الحدث، إن الصندوق يدفع قيمة أحكام النفقة الصادرة عن المحاكم الشرعية سواء الإسلامية أو الكنسية أو أي طائفة أخرى، باعتبارها مؤسسة وطنية تنفذ أحكام النفقة بغض النظر عن الطائفة أو الديانة. "نحن نلتزم بتنفيذ أحكام النفقة ونعمل على مساءلة المكلف بدفع النفقة، وقد نتخذ إجراءات كالحبس والحجز على الأموال المنقولة وغير المنقولة ونمنع من السفر، من أجل تحصيل الأموال التي يدفعها الصندوق ومكلف بدفعها، فمن واجب المكلف بالدفع الالتزام بتنفيذ أحكام المحاكم والدولة تحمي بدورها هذا الحق".

وأكدت، أن الدور الذي يلعبه الصندوق في مساءلة المحكوم عليه بدفع النفقة، دور مهم جدا لأنه يعطي قيمة لهذا الحق وفي نفس الوقت يرفع من مكانة الفئات المتروكة، فمساءلة المحكوم عليه تجعل المجتمع يدرك أن الدولة ستقف خلفها في حال تركت دون أن يلتفت لها أحد، ويجعل المتهرب من الدفع يدرك أنه سيلاحق وسيجبر على تنفيذ الأحكام، وكذلك يرفع من صوت الفئات المتروكة ويقلل من شعورها بالتهديد.

آلية الاستفادة من الصندوق

تستوجب الاستفادة من الصندوق، توفير وثائق بخصوص حكم النفقة الصادر من المحكمة المختصة، مشروحاً عليه أنه اكتسب الدرجة القطعية. ومشروحات من المحكمة التي أصدرت حكم النفقة، تفيد بأن الحكم لم يطرأ عليه أي تعديل أو إنهاء. وكذلك مشروحات صادرة عن دائرة التنفيذ، تفيد بتعذر التنفيذ بعد استنفاد كافة الإجراءات القانونية. إضافة إلى إقرار وتعهد عدلي من قبل المتقدم لضمان صحة المعلومات المصرح بها. إضافة إلى كفالة عدلية لضمان صحة المعلومات المصرح بها من قبل طالب الاستفادة.

يتم صرف المبالغ المحكوم بها من الصندوق في مدة أقصاها 15 يوما من استكمال المستندات المطلوبة، حيث يتم إيداع المبالغ المحكوم بها للمستفيد مباشرة لدى رقم حساب البنك الخاص بمقدم الطلب.

وبحسب قرار بقانون رقم (12) لسنة 2015 بشأن تعديل قانون صندوق النفقة رقم (6) لسنة 2005، ينشأ بمقتضى أحكام هذا القانون صندوق يسمى صندوق النفقة، يتبع مجلس الوزراء ويتمتع بالشخصية الاعتبارية وله موازنة مستقلة. ويهدف الصندوق إلى ضمان تنفيذ حكم النفقة الذي يتعذر تنفيذه بسبب تغيب المحكوم علية أو جهل محل إقامته أو عدم وجود مال ينفذ منه الحكم أو لأي سبب آخر. كما و يشرف على إدارة الصندوق ويديره مجلس إدارة يتكون من: 1. قاضي قضاة المحاكم الشرعية رئيساً 2. نائب قاضي قضاة المحاكم الشرعية نائباً للرئيس 3. مدير عام في وزارة العدل عضواً 4. مدير عام في وزارة الشؤون الاجتماعية عضواً 5. مدير عام في وزارة الأوقاف والشؤون الدينية عضواً 6. مدير عام في وزارة المالية عضواً 7. مدير عام في وزارة شؤون المرأة عضواً 8. أربعة أعضاء يمثلون مؤسسات المجتمع المدني يختارهم رئيس مجلس الوزراء لمدة ثلاث سنوات، ويتم تنسيب كل عضو منهم من قبل مؤسسته.

ويختص المجلس بما يلي: 1. وضع الأنظمة والتعليمات اللازمة لتحقيق أهداف الصندوق. 2. وضع نظام داخلي يبين فيه آلية عمله واجتماعاته وكيفية انعقاده وصلاحيات المدير العام. 3. تعيين مدير عام للصندوق من ذوي الاختصاص والخبرة. 4. تعيين الموظفين وإنهاء خدماتهم وفقاً لقانون الخدمة المدنية. 5. اختيار مدقق حسابات قانوني. 6. مناقشة التقارير المقدمة له من قبل مدير عام الصندوق والمصادقة عليها. 7. اعتماد الحساب الختامي والموازنة السنوية ورفعها للجهات المختصة والمصادقة عليها. 8. تمثيل الصندوق أمام القضاء وجميع الجهات الرسمية وغير الرسمية. 9. استثمار أموال الصندوق وتنميتها. 10. أية أمور أخرى تدخل ضمن أهداف الصندوق واختصاصاته.

وعلى المحكوم له عند التقدم بطلب للاستفادة من خدمات الصندوق أن يرفق به المستندات التالية: 1. نسخة مصدقة من حكم النفقة النهائي. 2. مشروحات من دائرة التنفيذ تفيد بأن حكم النفقة قد تعذر تنفيذه بعد استنفاذ جميع الإجراءات القانونية اللازمة. 3. أي مستندات أخرى يطلبها المجلس.

ووفقا للقانون، يصرف الصندوق وحسب الأصول المحاسبية المعمول بها في فلسطين للمحكوم له ما ورد في حكم النفقة. ويتم الصرف في مدة أقصاها خمسة عشر يوماً من استكمال المستندات المطلوبة. كما ويتم الصرف طالما كان تنفيذ حكم النفقة متعذراً ويتوقف إذا لم يعد هناك موجب لذلك.

وبحسب القانون، إذا قررت المحكمة المختصة إلغاء أو تغيير حكم النفقة فعليها إبلاغ الصندوق بذلك فوراً، بحيث يقوم الصندوق بتنفيذ ما ورد في قرار المحكمة الجديد ويبلغ المحكوم له بذلك.

وتتكون الموارد المالية للصندوق من: 1. رسم بقيمة خمسة وعشرين ديناراً أردنياً أو ما يعادلها بالعملة المتداولة قانوناً، تستوفى عن كل عقد زواج أمام المحاكم المختصة والممثليات الفلسطينية في الخارج. 2. رسم بقيمة خمسة وعشرين ديناراً أردنياً أو ما يعادلها بالعملة المتداولة قانوناً تستوفى عن كل حجة طلاق أمام المحاكم المختصة والممثليات الفلسطينية في الخارج. 3. رسم بقيمة دينارين أردنيين أو ما يعادلهما بالعملة المتداولة قانوناً، تستوفى عن كل مصادقة على عقد زواج وطلاق يقدم للمحاكم المختصة والممثليات الفلسطينية في الخارج. 4. رسم بقيمة خمسة دنانير أردنية أو ما يعادلها بالعملة المتداولة قانوناً، يستوفى كطابع إيراد لمصلحة الصندوق يلصق على كل شهادة ولادة تستخرج من دائرة الأحوال المدنية في وزارة الداخلية والممثليات الفلسطينية في الخارج. 5. المنح والهبات والمساعدات والوصايا والوقفيات. 6. الموارد الخاصة من أنشطة الصندوق. 7. عائدات استثمار أموال الصندوق التي يوافق عليها المجلس. 8. المبالغ المخصصة للصندوق من الموازنة السنوية لدولة فلسطين.

وفيما يتعلق بالاستيفاء من المحكوم عليه، للصندوق الحق في اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة بما فيها رفع القضايا لدى المحاكم المختصة وذلك لاستيفاء الأموال التي دفعها عن المحكوم عليهم.

ويقوم الصندوق بالرجوع على المحكوم عليه بقيمة المبالغ التي تم صرفها. 2. يستوفى من المحكوم عليه غرامة مالية بنسبة 10% من قيمة المبلغ الذي تم صرفه وكذلك مصاريف الدعوى وأتعاب المحاماة.

وعلى المحكوم له إعادة أموال الصندوق التي استلمها بدون وجه حق بدون تأخير. كما ويعاقب من لم يعد تلك الأموال بالحبس مدة أقصاها شهر أو بغرامة مالية قدرها مائة دينار أردني أو ما يعادلها بالعملة المتداولة قانوناً أو بكلتا العقوبتين مع إعادة الأموال التي تسلمها.

مع كوكو...
وتحلى المدرسة بعد أكثر
Kellogg's COCO pops
COCO BUS
COCO
مجّانًا زبدّية مميّزة
UNIPAL يونيبال

تقرير

كيف يعيش المعلم المقدسي في ظل أزمة انقطاع الرواتب؟

خمسة أشهر مضت ولم يتقاضى محمد سلمان سوى ما نسبته 50% من راتبه عن كل شهر، إذ يعمل محمد كمدرس في إحدى المدارس التابعة للسلطة أو ما يعرف بمدارس الأوقاف في مدينة القدس. بنصف راتب لن يتمكن محمد من مواجهة غلاء المعيشة ولا سد احتياجات أسرته الأساسية، ناهيك عن المصاريف الثابتة المفروضة على المقدسيين كضريبة السكن (الأرنونا) التي تهدف إلى التضييق على المقدسيين لإجبارهم على ترك مدينتهم، تنفيذًا لسياسة التطهير العرقي التي يمارسها الاحتلال بصمت في المدينة المقدسة.

الحدث - سوار عبدربه

يقول سلمان، الذي يعيل أسرة مؤلفة من ستة أفراد من بينهم طالبة جامعية واثنان آخران في مدرسة خاصة يصل قسط الطالب فيها إلى ما يعادل راتبا كاملا، "فكرت مرارا بنقل أبنائي من المدارس الخاصة إلى الحكومية كلما تعذر عليّ توفير القسط المدرسي".

في موازاة ذلك، يصف المعلم ضياء هذه المرحلة بأنها الأسوأ على الإطلاق، فقد مرت عليه أيام دون أن يتوفر في جيبه أي مبلغ يذكر.

ويضيف: الراتب في الأساس متدني والمصاريف كثيرة، وفي السابق كان بإمكان بعض موظفي الحكومة العمل بدوام جزئي أو مسائي أما اليوم ومع تفشي الوباء فمن الصعب إيجاد وظيفة بديلة.

لكن إحدى المعلمات، التي رفضت الكشف عن اسمها، تؤكد أنها وعائلتها مهددون بالطرد من منزلهم بسبب عدم قدرتهم على دفع إيجاره، حيث تعمل هي وزوجها في قطاع التعليم التابع للسلطة، ولم يتقاضوا رواتبهم لشهرين متتاليين، وبعدها صرف لهم فقط نصف راتب.

وتتابع: "أصبحنا نستدين من أهلي وأهل زوجي كي نتمكن من إتمام المصاريف الضرورية، ولكن إلى متى؟".

وتتشارك معهم معاناة الراتب المعلمة عزة سلمان وهي أم لطالبين جامعيين، وتقول إن الجامعات لم تتعاون معهم في هذا الشأن، كما عملت أسرتها على توفير الكثير من الاحتياجات والمتطلبات حتى الأساسية منها، وبالنسبة للجانب الترفيهي في حياة العائلة فأصبح شبه معدوم، وألغيت النزهات والمطاعم والتجمعات العائلية ولمات الأصدقاء.

بدوره، قال مساعد الأمين العام لاتحاد المعلمين –فرع القدس منيف الخطيب إن: "المعلم المقدسي يعيش اليوم أزمة حقيقية بسبب تدني الدخل، والحياة المقدسية غالية عموما، والالتزامات كثيرة من حيث السكن والمواصلات، والمتطلبات أكثر مما نتخيل، وبالتالي أي اقتطاع بسيط من الراتب سيؤثر".

ويضيف الخطيب: الشغل الشاغل للمعلمين اليوم هو كيفية تأمين قوت عيالهم، إما من خلال عمل إضافي أو بأي طريقة أخرى متاحة".

ولفت مساعد الأمين العام لاتحاد المعلمين في القدس إلى دور الاتحاد في رفع صوت المعلمين لجميع من هم في موقع صنع القرار، موضحا "أنهم ناشدوا كل المعنيين في الحكومة باستثناء معلمي القدس من موضوع أنصاف الرواتب، بالإضافة إلى وزارة شؤون القدس ووزارة المالية والتربية والتعليم والمحافظة، وكنا نرى وعودا لم ينفذ منها شيء وهذا كله أثر بشكل كبير".

وفي هذا الشأن يوضح نائب محافظ محافظة القدس عبد الله صيام، أن رواتب المعلمين ليست محجوزة رغبة، أو بسبب مسعى في تأخيرها، فالراتب مهم جدا لكل إنسان، ولكن الظرف الفلسطيني المعقد وهذه الضغوط التي يخضع لها شعبنا الفلسطيني وقيادته، من أجل تحقيق مكاسب سياسية هي العائق في مسألة الرواتب.

ويضيف: "نحيي الصمود الكبير لكادرنا وموظفينا بشكل عام ولمدرسينا في مدينة القدس، الذين يواجهون عقوبة مركبة، لأن وضعهم أصعب من وضع غيرهم ووضع نظرائهم من المعلمين. وإن كان هناك من سبيل لاستثنائهم وتعزيز دورهم فنحن مع هذا الموضوع بشكل كبير، بل ونطالب به بكل صدر رحب، وأكد أن الأمور ستفرج وستحل كل هذه الأزمات".

وفي الأزمات المالية السابقة التي عاشتها السلطة الفلسطينية، كان قطاع التعليم في القدس يحصل على استثناء، لإدراك السلطة حجم المسؤوليات والالتزامات الواقعة على عاتق المواطن المقدسي، غير أن الأزمة الحالية عمقها أكبر من سابقاتها، حسب وصف صيام.

وأكد نائب محافظ محافظة القدس على أن عمق الأزمة ليس فقط من ناحية الزمن بمعنى أنه مضى عليها عدة أشهر، ولكن أيضا من حيث حجم الحصار الواقع على ماليتنا وقيادتنا ومجتمعنا، من أجل أن يمس بثوابته الوطنية، كذلك طول مدتها ووجودها في ظل جائحة كورونا التي أثقلت العبء على مؤسساتنا وأفرادنا والكل الفلسطيني، وهنا يكمن اختلاف الأزمة الحالية، فالعقوبة جاءت في ظل وضع استثنائي اسمه حالة الطوارئ".

ويتفق كل من مساعد اتحاد المعلمين، ونائب محافظ محافظة القدس على أن قطاع التعليم في القدس مستهدف من قبل سلطات الاحتلال التي تعمل على محاربة المنهاج الفلسطيني والمدرسة الفلسطينية والمعلم الفلسطيني، مع تأكيدهما على أهمية وضرورة بقاء هذه المدارس في المدينة المقدسة واستمرار التعليم فيها بالمنهاج الفلسطيني.

في سياق آخر يؤكد مساعد أمين عام اتحاد المعلمين -فرع القدس: "التعليم في مدارس الأوقاف أو ما يعرف بمدارس السلطة الفلسطينية في القدس تأثر بشكل كبير في ظل انقطاع الرواتب، فالمعلم الذي لا يتلقى دعما سيبحث عن بديل آخر، وأصبحت مدارس المعارف وبلدية الاحتلال والمدارس الخاصة تستقطب جزءا من معلمينا وبالتالي أصبحوا يطالبون بإجازات من غير راتب كي يتمكنوا من إعطاء حصصهم في مدارس أخرى، وهذا ما أفقدنا كثيرا من الكفاءات وأثر على عطاء هؤلاء المعلمين".

في المقابل اعتبر نائب محافظ القدس، صيام، أن العصب الأساسي للتربية والتعليم والكادر التعليمي ما زال موجودا، ولم يحدث أي خلل يذكر في هذا السياق، وبحسب معلوماته: "الأمور تسير بشكل جيد بالالتزام بهذه المهنة الكريمة".

وأصدر اتحاد المعلمين الفلسطينيين بيانا مساء الأربعاء الموافق 23 من الشهر الجاري، بعد إعلان عدد من المعلمين الإضراب في مدينتي الخليل وبيت لحم بسبب الأوضاع المعيشية التي يعيشونها في ظل عدم صرف الرواتب كاملة من قبل الحكومة.

وطالب الاتحاد في البيان، بصرف راتب شهر أيلول كاملا في بداية شهر تشرين أول وصرف 50% من راتب شهر آب خلال الأسبوع القادم وصرف كامل المستحقات فور تحويل المقاصة دفعة واحدة.

وجاء في البيان مطلبا مخصصا لمعلمي القدس نص على: "العمل السريع على معالجة جميع قضايا المعلمين في العاصمة القدس الشريف".

وقال الاتحاد إن تخبط الحكومة في إدارة الأزمة المالية وتصريحاتها المتضاربة تجاهها خلقت احتقانا عاليا لدى المعلمين، الذين لا يملكون قوت يومهم أو تكاليف ذهابهم إلى أماكن عملهم.

واقع التعليم في مدينة القدس

تواجه مدارس الأوقاف في القدس وطلبتها تحديات كثيرة تضاعفت هذا العام بسبب استمرار قرار الاحتلال إغلاق مكتب مديرية التربية والتعليم الفلسطينية في القدس من

جهة، وأزمة كورونا والتعليم الإلكتروني من جهة أخرى.
وأشار نائب محافظ القدس إلى أن المدارس حاليا تعاني من أزمة جائحة كورونا في ظل الإغلاق وعدم انتظام الدوام ودخول عنصر النظام غير الوجاهي عبر التقنيات الإلكترونية، والمدارس بشكل عام والقدس كلها تنصف بأنها من المناطق الأكثر عرضة للإصابات وبالتالي هناك عبء على المدرس بأن يقوم بمهمته مع طلابه، في ظل ظروف قد لا يكون جميع الطلاب مستعدين لها، ويتابع: "وضع المدارس ليس بالوضع السار، ولكن في إطار رؤيتنا لامتحان الثانوية العامة السابق وكيف حققت التربية والتعليم في مدينة القدس إنجازا، نشعر أننا يمكن أن نراهن على كادرنا التعليمي لإنجاح المسيرة التعليمية رغم كل الظروف".
ويستعرض مدير مكتب التربية والتعليم في القدس سمير جبريل في ورقة بحثية حول واقع المدارس التابعة لوزارة التربية والتعليم العالي، واقع مدارس الأوقاف الإسلامية، مؤكدا أن "أبنيتها عبارة عن بيوت سكنية لأنها غير مؤهلة لاستيعاب الطلبة بأعداد كبيرة وصفوفها مكتظة، وتفتقر إلى الساحات والملاعب والقاعات والمسارح المدرسية وهي من الركائز الأساسية للمدرسة، كما أن نصف المباني تقريبا مستأجرة وتزيد إيجاراتها السنوية عن نصف مليون دينار أردني، فضلا عن صعوبة الحصول على رخص بناء بسبب الشروط التعجيزية التي تفرضها بلدية الاحتلال من جهة، ومن جهة أخرى سيطرة البلدية على الأراضي المخصصة في المخطط الهيكلي للمنفعة العامة".
ويضيف أن الكثير من المدارس لا تتوفر فيها المرافق التعليمية اللازمة، إما لضيق المكان أو لعدم توفر الإمكانيات، كما أن هذه المدارس تعتمد في نواحي الصيانة أو التأهيل أو الترميم على عدد من المؤسسات، بالإضافة إلى أن رواتب المعلمين منخفضة جدا.
وفي القدس مرجعيتان لقطاع التعليم، الأولى تتمثل في وزارة التربية والتعليم الفلسطينية التي تضم ما نسبته 47% من مدارس القدس، والثانية تتمثل في "وزارة التربية والتعليم الإسرائيلية" وبلدية الاحتلال في القدس، وتضم ما نسبته 53% من مدارس القدس، ويبلغ العدد الإجمالي للمدارس في القدس المحتلة 155 مدرسة.
وتعمل المدارس التابعة للاحتلال على استقطاب الطالب الفلسطيني لما تقدمه من مغريات سواء من ناحية جودة التعليم أو المباني الفخمة التي تخصصها لهذا الغرض.

ما علاقة أموال المقاصة بأزمة الرواتب؟

بدأت أزمة أموال المقاصة في آذار 2018 عندما صادق الكنيست الإسرائيلي، بالقراءة الأولى، على مشروع قانون يتيح لحكومة الاحتلال احتجاز جزء من أموال الضرائب الفلسطينية (المقاصة) تعادل تلك التي تقدمها السلطة كمخصصات لعائلات الأسرى والشهداء كعقوبة للسلطة على استمرارها في دفع مخصصات لعائلات الأسرى والشهداء.
الرئيس الفلسطيني محمود عباس قال في حينها إنه لن يستلم أموال المقاصة "ولو كان عندنا فقط عشرون أو ثلاثون مليون شيقل وهي ما يدفع لعائلات الشهداء سندفعهم لعائلات الشهداء".
وتصاعدت الأزمة بين السلطة الفلسطينية و"إسرائيل" في ظل نوايا الأخيرة تطبيق مخطط الضم في الضفة الغربية، وهو ما دفع القيادة الفلسطينية إلى إعلان وقف التنسيق الأمني والتحلل من الاتفاقيات الموقعة بين الطرفين، وهو ما فاقم الأزمة المالية للسلطة الفلسطينية، بعد "تعرضها للابتزاز في ما يخص أموال المقاصة"، الأمر الذي عبر عنه رئيس الحكومة محمد اشتية في أكثر من مناسبة.
وعائدات المقاصة، هي ضرائب يدفعها الفلسطينيون على وارداتهم من الخارج عبر منافذ تسيطر عليها "إسرائيل"، وتجبيها "الحكومة الإسرائيلية" نيابة عن السلطة، وتحولها إلى الخزينة الفلسطينية نهاية كل شهر بعد اقتطاع عمولة 3 بالمئة.
وتشكل المقاصة أكثر من 60% من إجمالي الإيرادات العامة الفلسطينية. وتعتبر المصدر الرئيس لتوفير فاتورة رواتب الموظفين العموميين.
وتبلغ فاتورة رواتب موظفي السلطة والمصاريف التشغيلية ما بين 120 إلى 150 مليون دولار شهريا، في حين تصل أموال المقاصة الفلسطينية من 200 إلى 240 مليون دولار شهريا.
وفقا لبيانات وزارة المالية، فقد أدت أزمتا المقاصة وجائحة كورونا إلى تراجع إجمالي الإيرادات بنحو 70 بالمئة، ورافق ذلك تراجع في المساعدات الخارجية بمقدار النصف.
وهذه ليست الأزمة الأولى التي تعيشها السلطة الفلسطينية بسبب توقف عائدات المقاصة، إذ أقدم الاحتلال على احتجازها لأكثر من 10 مرات منذ قيام السلطة الفلسطينية في 1994.
ولجأت الحكومة الفلسطينية في الأزمات السابقة، للاقتراض من البنوك المحلية كي تتمكن من تسديد جزء من التزاماتها، خصوصا رواتب الموظفين، التي تشكل المحرك الأساسي للاقتصاد، أو أجزاء منها على الأقل.

مقال

عملة المال

عيسى رجا قسيس

في زمن العولمة والرقمنة، أطلت علينا التكنولوجيا المالية بأنماط جديدة غيرت الكثير من العادات المالية الروتينية التي نعيش. اجتماعياً ومنذ ثورة الـ dot-com سواء من خلال مواقع الإنترنت أو الجيل الثالث وما بعده، أصبح العالم بمتناول أيدينا، صغيرنا وكبيرنا على حد سواء، وأصبح الذكاء الاصطناعي الصديق الوفي الذي يعرف جميع أنماط حياتنا، ما نحب وما لا نحب. عرّضنا أنفسنا طوعاً للمنصات العالمية المربوطة "بإنترنت الأشياء"، وبنفس السياق أصبحنا مستقلين كأفراد كل في عالمه الخاص المتاح بين يديه 24/7 بفضل تغطية الإنترنت (75% تقريبا في فلسطين). واستمرت الثورة الرقمية إلى حد استشعار الحاجة للخدمات المالية من خلال هذا التطور، فاليوم يوجد ما لا يقل عن 3000 موقع تسوق / تجارة عبر الإنترنت / التواصل الاجتماعي وهي أداة أعطت للجميع الحق بفتح المتاجر الإلكترونية والبيع والربح بالأخص للنساء ومن هم ضمن تعريف البطالة، فهذا اجتهاد شخصي يجب تشجيعه أفقيا وتوفير بيئة مالية حاضنة وضامنة لحقوق جميع أطرافه.

وإذا ما طبقنا التسلسل الهرمي للفضول لدى الإنسان، سنرى أن قوة الطلب -على ما هو جديد- تأتي من أكبر شريحة في فلسطين وهي فئة الشباب الذين ازدادت حاجاتهم وتنوعت، حيث بدأوا يطالبون بخدمات مالية بدون عناء الوصول إلى المؤسسات المالية، فقد استطاع الذكاء الاصطناعي من الوصول إلينا.. وهنا يكمن أول مفترق طرق بالغ الأهمية في الثورة الرقمية، فهذا التحول الكبير في الخدمات المالية والمصرفية يستشعره من يسمع نبض السوق ويدرس نمط سلوكه. وبالطبع النقيض هو من قرر البقاء خارج معادلة تسخير التكنولوجيا المالية كأداة لرفع الحصة السوقية والتي فعلا أخافت من هم ضد التغيير، أخافتهم بسلاسة وسرعة فهمها من فئة كانت لوقت طويل في الصفوف الخلفية وهم الشباب، فبدلا من اعتمادها، أصر البعض على تجنبها والتوسع بالتفرع والتعيين وموازنات مصاريف رأسمالية آلت بالنهاية إلى ارتفاع تكلفة الأعمال وتناسبها العكسي مع الربحية وعليه الحصة السوقية بالطبع.

سأتحدث هنا عن واقعنا الفلسطيني وحاجة انتقالنا بمفهوم المال وعملته من النقد الورقي إلى النقد الرقمي. من مال في الجيب أو المحفظة إلى رصيد لدى البنك أو لدى جهة آمنة أخرى. فبالمعدل اليومي؛ 3.5 من بين كل 10 أفراد من الشعب الفلسطيني يحصلون بطريقة أو بأخرى على الخدمات المالية سواء أكان ذلك على شكل حساب بنكي، أو تعامل مع شركة تأمين، أو شركة إقراض متخصصة أو شركة تأجير تمويلي، فجميعها مجتمعة شكلت في نهاية عام 2018 ما نسبته 35% مما يسمى الشمول المالي وهي نسبة جيدة إذا ما قورنت بالمحيط العربي، ولكنها أقل من طموحنا الوطني للوصول بالنسبة إلى 50% في العام 2023.

اليوم وبعد سنتين من إقرار الاستراتيجية أعلاه والالتزام بمؤشرات أداء رئيسة (KPIs) لتطبيق هذه الاستراتيجية، ماذا نرى على الأرض؟ هل ازدادت نسبة الشمول المالي؟ ماذا فعل المشرع؟ هل فتح السوق للإبداع أم وضع الضوابط لتفادي الانحراف بالخطأ؟ كلاها مدارس لها ما لها وعليها ما عليها، فمنحنى التعلم "العالمي" واضح بخصوص التشريع والتشجيع. وبالنتيجة فما زال الجزء الأكبر من الموظفين يقوم بسحب الراتب نقدا من خلال 550 صراف آلي لتسديد المشتريات / والمدفوعات نقدا، وبقية (غالبية) الموظفين والعاملين منا تتعامل بالمال النقدي دون الحاجة إلى المصارف، وهذا هو تحدينا الأكبر في الشمول المالي، لا سيما وأنه يؤثر طرديا على الاستقرار المالي وهو خط أحمر. نحن نتعامل بعملة ليست عملتنا ولا نسيطر على إصدارها بل تداولها وهذه فرصة أيضا للإبداع ، هنا تكمن المشكلة بغياب الإرشاد بالبديل الآمن أولا والتعود على النمط الجديد ثانيا. تقول الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي إن نسبة الإقصاء المالي (غير المتعاملين لأسباب عدة) هي 65% كما في تموز من عام 2018 . والرؤية هي الوصول إلى هذه شريحة المهمشة ودمجها بالنظام المالي. سؤالي هنا: إن أكثر من 25 عاما من الاستثمار بالخدمات المالية الكلاسيكية "المصارف" قد أفضت إلى نسبة شمول تصل إلى 35%، فهل من شك بأن الحل سيكون غير كلاسيكي؟! بالطبع لا وإلا لم تكن هناك استراتيجية تقول بأن الشمول المالي ليس من مسؤولية المصارف فقط وأنه يجب تشجيع خدمات الدفع الإلكتروني والإقراض المتخصص ومتناهي الصغر وأدوات التأمين التكنولوجي Insure-Tech وغيرها من أدوات التكنولوجيا المالية الرافعة لنسبة الشمول المالي.

لقد كان لإقرار نظام المدفوعات في العام 2007 أثر كبير في أتمتة الحركات المالية وتطور المقاصة ونظام التسويات بين البنوك بما يشمل الصرافات الآلية. وقد أعلنت سلطة النقد الفلسطينية واجب الوصول لجميع الصرافات الآلية للمصارف من قبل جميع معتمدي الجهاز المصرفي بغض النظر عن أحجام المصارف وعدد الصرافات لكل منها. كما وأقرت عمولة اختيارية لكل معاملة (المفتاح الوطني 194) مما ساعد في نشر استخدام بطاقات السحب الآلي (ATM Cards) والتي فرضت سلطة النقد صدورها لكل حساب شخصي وبالمجان لنشرها على أوسع نطاق. مثل هذا الإجراء قد رفع عدد البطاقات في المصارف والاعتماد على المال البلاستيكي للوصول إلى الأرصدة من خلال الصرافات الآلية. وتعتبر هذه مبادرة ممتازة ولكنها منقوصة إذ كان من المفترض أن يتبع هذه المبادرة دمج نقاط البيع بالمحلات في المفتاح الوطني أيضا، ولكن ذلك لم يتم وقد كان ذلك خطأ بالتقدير، مما دفع العامة إلى السحب من الصراف الآلي وتسديد الدفع نقدا، وهذا قد لجم من نطاق فوائد المال البلاستيكي..!

وفي سياق الاعتماد الخجول والبطيء نسبيا للتكنولوجيا المالية في فلسطين إذا ما قورنت بحاجة المجتمع لها وردات فعل السوق المستهدف لأدواتها، نرى أن قلة منا بدأت بتسديد الفواتير من خلال بطاقات الائتمان والخصم الصادرة من المصارف من خلال عدد محدود من نقاط البيع، وهذه خطوة جيدة ولكن لماذا يسمح بفرض عمولة على الدفع الإلكتروني ولماذا يتذرع البائع / المستفيد بتعطل جهاز نقطة البيع؟! إلى حد وضع يافطة تقول "دفع الفواتير نقدا فقط" لماذا؟ السبب هو غياب التنسيق بين منظم شركة خدمات الدفع ومنظم مزود الخدمة "المفوتر"، فأين التنسيق بين الوزارات المعنية وسلطة النقد؟ أليست تسمى استراتيجية وطنية؟ فأين مصلحة الوطن؟ الذي حصل هنا أن المعاملة / الفاتورة قد سددت نقدا "بالطبع بدون عمولة إضافية للدفع النقدي"، مع أن التنفيذ تم من خلال نظام مدفوعات –خاص- متقدم يخاطب المفوترين ويتم التسوية بكفاءة... أما المبلغ المستلم فبدلا من تنفيذه على نقطة البيع فهو يسدد نقدا وعند إيداعه في المصرف تفرض عليه عمولة إيداع نقدي وبالتالي فقد عدنا للمربع الأول. مطلوب رقابة وتكامل بالتشريع الموجه لاستخدام المال الرقمي بدل المال النقدي. نحن هنا نكافئ من هم ضد التكنولوجيا المالية ونطمس معالم بزوغها. وهنا تكمن الحاجة للبيئة المطلوبة للنجاح أو ما يسمى ecosystem.

بعيدا عن جلد الذات وعملا بالانتقاد البناء المحفز، نقول إن التكنولوجيا المالية تقف على حجري أساس: الأول هو سلسلة العرض (Supply Chain) وهنا نتحدث عن طرف البائع بالمعادلة، مثلا كتطبيق على الهاتف النقال من شركات الكهرباء والاتصالات وغيرها من مزودي الخدمات العامة يعطي المواطن / المستخدم كافة المعلومات التي تخص رقم اشتراكه / عداده من الاستهلاك إلى الفواتير المسددة وغير المسددة، الأعطال، الشكاوى وغيرها من الخدمات. بالمقابل هناك المشتري / المستخدم أو سلسلة الطلب (Demand Chain) وهذا الطرف بحاجة إلى الإحساس بالأمان والثقة بما هو جديد والإرشاد والتطمين من ملاءة هذه الأدوات وبتشريع مساند لنجاحه. بهذه الطريقة انتشرت أدوات التكنولوجيا المالية في بلدان العالم وهذا ما التزمت به كل من سلطة النقد وهيئة سوق رأس المال بالاستراتيجية المذكورة من متابعة وإعلام العامة إلى أين وصلت مؤشرات الأداء الرئيسة لقياس النمو في نسبة الشمول المالي. فأين نحن اليوم؟ إن المتابعة هي أساس النجاح.

إذا ما تعمقنا قليلا بدراسة سلوك سلسلة الطلب، نستشعر الأموال البلاستيكية -من غير معتمدي البنوك- عند شحن بطاقات المياه والكهرباء في بعض المدن وخصوصا الريف، لمن ليس لديهم اشتراك أو بمعنى آخر خدمات مسبقة الدفع لتعبئة خزان المياه أو لإنارة البيوت، تماما مثل شراء كرت دقائق وحزم من شركات الاتصالات الخليوية (Prepaid) وتلك جميعا أدوات تكنولوجيا مالية "دفع إلكتروني" منها البدائي الذي علمنا الثقة بهذه البطاقة / النظام وآخر متوسط بفتح حساب بالمصرف والتعامل بالبطاقات والشراء من المواقع الإلكترونية التي وفرت الوقت والجهد، والآن حان دور الأدوات المتقدمة التي تشمل أيضا الشريحة المغيبة من غير معتمدي المصارف الذين يطالبون بخدمات "بنكية" بدون الإصرار على فتح حساب ببنك مثلا. هذا التطور في عقلية شريحة كبرى هو أساس النجاح، لأنها الخيط الأول في سلسلة الطلب، وهو مفتاح النجاح لأدوات التكنولوجيا المالية. وعليه، فيجب أن تجاريه تطورات أدوات الدفع والتشريعات لحماية الريادة في التكنولوجيا المالية من كل المناحي سواء كانت من المستثمر، من المستفيد أم من المستخدم نفسه.

بالنهاية نقول: نتحدث عن المال الرقمي، والذي هو تعبير يفهمه الشباب وستفهمه طبقة غير معتمدي المصارف Unbanked كملاذ آمن سهل وسريع لتعاملاتهم وبدون أخذ هامش مخاطر أكبر. الآن في عام 2020 ومع التطور التكنولوجي السريع نطالب بنفس الدعم من المنظم للتكنولوجيا المالية والبناء على ما تم تأسيسه قبل أكثر من عقد وبنفس درجة الحماس والإصرار على اعتماده من قبل الجميع سواء من خلال التشجيع –قبل التشريع- والعمولات وغيره. المطلوب اليوم هو تحديد عملة المال في فلسطين أهي النقدية أم الرقمية؟

إن مفهوم المال كأداة تداول، حافظة للقيمة ووحدة حساب، لم يتغير وقد قرأته التكنولوجيا المالية بذات السياق ولأن المجتمعات طلبت حق للجميع بالخدمات المالية وعدم احتكارها بمكان اسمه مصرف أو بمؤسسة مالية، فقد تحور مفهوم المدفوعات مثلا من دفع إلى انتقال للمال من نقطة أ إلى نقطة ب وهذه هي المحطة الثانية بالتحول. فالأساسيات تقول إن التعامل بالمال بدأ بنظام المقايضة ونتذكر ذلك من اسم عملة أجدادنا "الثاقل / الشاقل" بمعنى مثقال وهي أداة قياس قيمة السلعة المتبادلة. فالمال اليوم ليست له قيمة إلا إذا كان مقابل سلعة وهذا يعيدنا لرؤية كارل ماركس في كتابه "رأس المال" الذي تحدث فيه عن قيمة للعملة من خلال علاقتها بالسلعة، وحرية انتقال العملة مقابل محدودية انتقال السلعة وهكذا في دورة لا متناهية، نلاحظ رجوع التكنولوجيا المالية للأساسيات والبناء إلى بساطة القواعد. وبالتالي نقول بأن المال مثلما هو الورقة النقدية ذات القيمة الشرائية (Fiat Money) فهو أيضا رصيد في بنك، أو في بطاقة بلاستيكية في جيبك أو محفظة إلكترونية في هاتفك النقال (Digital Money)، كلها مناطق آمنة وأدوات دفع مضمونة ومراقبة ومقبولة لتداول "انتقال" هذا الرصيد بين الأفراد والمنشآت والشركات. مفهوم جديد نحن بحاجته وهو انتقال المال الرقمي بدل كلاسيكيات دفع المال النقدي.

سنيورة
siniora
عِشرة عُمر
بدك أزكى ساندويش؟
سنيورة وبس
حلال HALAL
ذبح حسب الشريعة الإسلامية
slaughtered in accordance with islamic rites
منذ ١٩٢٠
SINCE 1920
SinioraAlQuds
www.sinioraf ood.com
Siniora_Alquds

إضاءات

كلمة سر... حماس وفتح والفصائل

بقلم: نبيل عمرو

ما هي كلمة السر التي كرّست فتح كقيادة لا تنافس في المشروع الوطني الفلسطيني أثناء حقبة المنفى الطويل، ثم ما هي كلمة السر في أن حركة حماس نافست فتح وتغلبت عليها انتخابيا في المكان الذي هيّأته فتح لنفسها كحالة انتقالية تفضي لو سارت الأمور كما كان مقدرا لها إلى دولة.

ثم ما هي كلمة السر التي جعلت الفصائل فعّالة في المنفى وأقل فاعلية على أرض الوطن، مع أن المنطق السليم يقول العكس.

أبدأ بفتح... كلمة سرها أنها لم تتعامل مع نفسها ومع الآخرين كفصيل أو حزب؛ بل كتيار شعبي تعددي ضمّ في إطاره الفضفاض كل الاجتهادات الفكرية التي كانت سائدة في منتصف وأواخر القرن الماضي، كان فيها إخوان مسلمون، حتى أنهم لكثرتهم كادوا يختمون الحركة الوطنية بطابع إسلامي، وكان فيها ماركسيون لينينيون، قسم منهم انتحل الولاء للاتحاد السوفياتي وقسم آخر انتحل ولاء للصين، مع أن الحقيقة قالت في حينه إن الدولتين العظميين لم تأبهان بمن انتحلهما وقدم نفسه على أنه حليف لهما، وكان في فتح تيار قومي رموزه بعثيون سابقون كان عمدتهم فاروق القدومي الذي وصل إلى أعلى المراتب الفتحاوية والفلسطينية متخليا عن ولائه التنظيمي لحزبه ولكنه لم يتخلى عن جذوره الفكرية.

هكذا كانت فتح منذ البداية، إذا فهي تيار شعبي تلتقي كل الاجتهادات حتى المتعارضة منها تحت اسمها الذي كان مفتوحا على جهات الأرض الأربعة.

أما حماس التي نشأت بينما كانت فتح في منتصف العمر، فقدمت نفسها منذ البداية على أنها قيادة التيار الإسلامي الذي فشل الإخوان المسلمون والتحريريون من جعله قطبا في الثورة الفلسطينية المعاصرة، فجاءت حماس لتسد هذه الثغرة وتطرح إلى جانب الفكر الإسلامي اجتهاد ثورة وطنية.

إذا حماس والحالة هذه ليست مجرد حزب مؤطر ومنغلق على أدبياته، بل طورت أمرها لتكون تيارا شعبيا وثوريا ووطنيا اعتنق المقاومة المسلحة، واستقطب كثيرين من غير الإسلاميين في هذا الاتجاه، وحين يتحول أي تشكيل إلى تيار شعبي فهذه هي الوصفة المضمونة لإطالة العمر في قيادة السلطة أو المعارضة.

أما الفصائل التي ولدت من أحشاء أحزاب يسارية أو قومية، فقد حصلت على شرعية بالغة القوة والديمومة من خلال شرعية البندقية وفعلها الوطني التحرري، غير أنها لم تستطع إثبات حضورها الجماهيري كمنافس لفتح في حقبة الثورة المسلحة، مع أن فرصها الموضوعية في ذلك كانت متوفرة وخصوصا للجبهة الشعبية التي كانت القطب الآخر في مكونات الثورة الفلسطينية.

وبتوالد طبيعي أو تلقائي، نشأت فصائل صغيرة وتمكنت من العيش على شرعية البندقية والفراغات التي كانت تنشأ بين الكبار.

هذه هي الخريطة بألوانها الطبيعية، وحين يثور السؤال لماذا انقلبت الأمور رأسا على عقب حين عادت فتح والفصائل إلى أرض الوطن؟

في نقدها لذاتها والذي نادرا ما يحدث؛ اعترفت فتح بأن اندماجها المطلق في شؤون السلطة المستجدة أثّر كثيرا على تفردها في التفوق القيادي الذي كان في زمن المنفى.

أما حماس، فقد كانت عارفة بقانون الحياة الذي منح للإسلام السياسي فرصة حياة ونمو، وفرها الفشل المتعدد للأممية السياسية التي انهارت بانهيار الاتحاد السوفييتي والقومية السياسية التي تلاشت في غياب رمزها الأكثر سطوعا في حينه جمال عبد الناصر.

الساحة الفلسطينية الضيقة وقليلة عدد السكان وكثيرة الاجتهادات والتوجهات والأجندات، كونها استثمار سياسي مغرٍ لمن هم في داخلها أو في محيطها، دفعت أثمانا باهظة لأمرين لم تحسن قيادات العمل الوطنيً استثمارهما إيجابا، الأول تأثير الأجندات المحيطة المتصارعة على الحياة السياسية الفلسطينية بما يخدم أصحاب الأجندات أكثر بكثير مما يخدم القضية الوطنية، والثاني عدم تطور القوى ذاتيا واعتمادها على صيغة " الكوتا" التي تمنحها مزايا دون جهد يذكر، لهذا فإن ما نعانيه الآن من عصف لهذه المؤثرات الخارجية والداخلية سوف يتواصل ولا خلاص منه إلا بارتداد من كل القوى والفصائل إلى الوطنية الفلسطينية التي هي الضمانة من أن لا تذوب الحياة السياسية في الاستقطابات المسيطرة على المحيط كله.

بعد مئة عام...

"إلى الخلف دُر"

أسرة التحرير

100 عام مرت من تاريخ العرب وكأن الزمان توقف على تاريخ زائف من الثورات والتحرر والاستقلال وقيام دول ذات حدود وسيادة وشعب حر سيد.

نتذكر اليوم 1 أيلول 2020 إعلان لبنان الكبير قبل 100 عام عندما ظهرت دولة لبنان في أيلول 1920 تحت الوصاية الفرنسية التي وضعت النظام الطائفي للبنان فعاش مئة عام من الصراع الداخلي والصراع الخارجي على أرضه التي سميت دولة لبنان وشعب لبنان الذي لم ينعم بالراحة والأمن والاستقرار إلا بضع سنوات بين أزمة وأخرى، وكأنها فترة هدنة بين طوائف وعشائر لبنان المتصارعة.

طبع الفساد وانعدام الأمن وغياب الدولة لمئة عام من عمر لبنان كغيره من الكيانات العربية طيلة هذه العقود العشرة، وظلت الذهنية الطائفية والعشائرية والمذهبية تتحكم بمصير هذه الكيانات الهلامية التي تدعي أنها دول مستقلة ذات سيادة تحتفل باستقلالها عاما وراء عام، وتردد الأناشيد وتعزف السلام الوطني وتحرك مشاعر شعوب تواقة للحرية والاستقلال الحقيقي والتقدم في كل المجالات كغيرها من الأمم التي بات اللحاق بها اقتصاديا وتكنولوجيا واجتماعيا وسياسيا بعيد المنال.

بعد مئة عام على لبنان الكبير، يخرج رأس النظام ليعترف صراحة أن النظام أي الحكم في بلده أصبح مولدا للفتنة ويحتاج إلى مفهوم جديد لإدارة شؤونه، وأن النظام الطائفي بات عائقا أمام بقاء الدولة اللبنانية والعيش المشترك.

إذن، ما هو مطروح اليوم هو بقاء لبنان من عدمه، لذلك نجد إيمانويل ماكرون في بيروت ليذكر اللبنانيين أن فرنسا الأم الحنون التي اختارت لهم النظام الطائفي المولد للفتنة وعدم الاستقرار قبل مئة عام لم يعد صالحا، ولديه وصفة أخرى تنقل لبنان من صراع الطوائف والمذاهب إلى مئة عام قادمة من الصراع في دولة مدنية لا تملك اليوم من مقومات الدولة سوى الاسم الموصوف بالدولة المدنية المفلسة، التي يجب أن تخضع للوصاية الدولية ولا بأس أن تكون الوصاية لفرنسا الأم الحنون.

الوصاية الفرنسية الأولى لم تنجح في خلق لبنان محايد من الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني بالتحديد، ولعل الحياد الذي ينادي به البطريرك الراعي ويدعمه الوصي الفرنسي الجديد في السر والعلن تنجح في محاصرة حزب الله الظاهرة المقاومة للأطماع الإسرائيلية في الجنوب اللبناني ومياه لبنان والسيطرة على مقدراته والتمركز على أعالي جبال حانين ووضع دمشق

Pringles XBOX

اربحوا جائزة مع كل عبوة برينجلز!

و فرصة للفوز* ب

XBOX SERIES X

لمدة 7 أيام مجاناً
XBOX GAME PASS
ULTIMATE
حتى نفاذ الكمية
*Xbox Game Pass قريباً علي Halo Infinite

GAME ON + SNACK ON

خطوة 1. تفضل بزيارة www.pringlesgamingmenat.com

خطوة 2. أدخل رمز الدفعة اسفل العبوة للفوز بجوائز مذهلة!

*تطبق الشروط
للحصول على الشروط والأحكام التفصيلية، قم بتسجيل الدخول إلى
www.pringlesgamingmenat.com
*لمعرفة تاريخ الإصدار، انظر
www.halowaypoint.com

UNIPAL يونيبال

تحت التهديد الدائم.

حال لبنان اليوم هو ملخص للوضع العربي من المحيط إلى الخليج، وذكرنا بثورة العشرين في العراق وبالثورة العربية الكبرى قبلها بعد 5 سنوات وثورة سعد زغلول في مصر والتي جاءت ضمن مخطط واحد للمنطقة رسمته اتفاقية سايكس بيكو الإنجليزية الفرنسية ووعد بلفور ثم اتفاقيات ما بعد الحرب العالمية الأولى وفرض الوصاية على الدول أو لنقل أشباه الدول التي أعلنت استقلالها وظهور المملكة العربية السعودية.

فهل كانت هناك ثورات عربية ودول عربية متحررة من الاستعمار أم كان هناك تواطؤ لزعامات طائفية وعشائرية ودينية لبست ثوب القومية والعروبة والإسلام وتواطأت مع الحركة الصهيونية في تنفيذ وعد بلفور واتفاقية سايكس بيكو وسرقة فلسطين وإنشاء الكيان الصهيوني وتكريس القطرية العربية وتهميش دور الشعب في إدارة شؤونه واختيار قياداته والحفاظ على استقلاله الموهوم اقتصاديا وسياسيا وثقافيا.

من المئة عام الماضية وقد نستثني بضعة عشر عاما جرى فيها إحياء الروح القومية العربية ومعاداة الاستعمار الغربي سرعان ما جرى إجهاضها وتعميم التبعية للغرب الاستعماري من جديد.

نحن اليوم على أعتاب مقايضات إقليمية للتكيف مع واقع جديد تفرض فيه إسرائيل كوكيل أصيل للولايات المتحدة ودول الغرب الاستعماري في حدود ودور غير الحدود والدور الذي قامت به إسرائيل منذ قيامها عام 1948، حدود المشروع الأصلي للحركة الصهيونية، حدود إسرائيل من الفرات إلى النيل، واليوم وبعد مئة من نهاية الحرب العالمية الأولى نعيش نفس ظروف ما بعد الحرب العالمية الأولى أي ما قبل مئة عام، إذ أن ملامح الدول العربية التي برزت بعد الحرب العالمية الأولى ووضع مؤتمر سان ريمو (1920) حدود الكيانات العربية المنسلخة عن الدولة العثمانية المهزومة بغياب عربي كامل وكرس تجزئة بلاد الشام والعراق وفرض الانتداب عليها وتجاهل مصالح العرب، فوضع سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي والعراق والأردن وفلسطين تحت الانتداب البريطاني وألزم بريطانيا بتنفيذ وعد بلفور بإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين وتتنازل فرنسا الوصية على سوريا عن الموصل للعراق، وكانت قبل ذلك ضمن الفضاء السوري مقابل حصة من نفطها.

قرارات مؤتمر سان ريمو مثلت خيانة للعهود التي قطعتها دول الحلفاء للعرب وأهمها الاستقلال مقابل الوقوف مع الحلفاء في الحرب العالمية الأولى ضد دول المحور بما فيها الدولة العثمانية. وتنكر الحلفاء بل رفضوا نتائج المؤتمر السوري العام وهو أول هيئة برلمانية ممثلة لسوريا العثمانية، والذي أعلن فيه الاستقلال التام لسوريا بما فيها فلسطين والنداء بفيصل بن الشريف الحسين بن علي ملكا على المملكة السورية ورفض وعد بلفور، ولكن لم تدم مملكة فيصل الأول لأكثر من أربعة أشهر إذ هزمت القوات الفرنسية بقيادة الجنرال غورو القوات السورية في معركة ميسلون وطردت الملك فيصل وأخضعت سوريا ولبنان للوصاية الفرنسية، وليذكر غورو العرب والمسلمين أمام قبر صلاح الدين بأنه قد عاد في إشارة إلى الحروب الصليبية واستعمار بلاد الشام قبل تسعمائة عام.

واليوم يقف الرئيس الفرنسي ماكرون بعد مئة عام ليقول في بيروت ها نحن يا غورو لتجديد الوصاية مئة عام أخرى.

أما ثورة العشرين في العراق (1920) الذي كان يعرف ببلاد ما بين الرافدين، فقد رماه مؤتمر سان ريمو في حضن الإنجليز الذين حكموه حكما مباشرا لكنهم وجدوا رفضا شعبيا وعشائريا في كل العراق من أقصى شمال الموصل إلى الخليج العربي (عرب وعجم وأكراد سنة وشيعة ومسيحيين وأزيديين) توحدوا في ما مواجهة الاستعمار البريطاني في ثورة حقيقته تجاوزت أن تكون تمردا عشائريا ضد الاحتلال وأصبح الاحتلال البريطاني المباشر للعراق مكلفا للبريطانين فلجأوا إلى حكم العراق من خلال حكومة تحكموا بها ومن خلالها بكل مفاصل الحياة في العراق، فعينوا إلى جانب كل وزير عراقي مستشارا بريطانيا يدير شؤون الوزارة، ذلك أن العراقيين الذين ثاروا على الوصاية البريطانية لم يكونوا يملكون مشروعا سياسيا، فجاء الإنجليز بذلك المشروع وفرضوه على العراقيين ونادوا بالملك فيصل الأول ملكا معترفا به من بريطانيا ملكا على العراق وفرضوا الوصاية على العراق. وهكذا ظل العراق تحت الوصاية البريطانية ولم ينته هذا النفوذ حتى بعد انقلاب عبد الكريم قاسم في 14 تموز 1958 على الملكية.

ودخل العراق مرحلة جديدة قديمة من النشوة والثورة سرعان ما تخللتها نوبة من الانقلابات العسكرية والصراعات الحزبية وديكتاتورية الحكم التي خلخلت النسيج الاجتماعي وأبرزت الأبعاد الطائفية والمذهبية والقومية وتأثير رجال الدين وتأثير دول الجوار على الوضع في العراق، وكان الحدث والزلزال الأكثر تأثيرا على العراق ومستقبله واستقلاله احتلال الولايات المتحدة وحلفاؤها عام 2003 للعراق ليعود العراق إلى الوصاية متعددة الدول والقوى من جديد ويدخل مع هذه الوصاية العامل التركي الذي يتمدد من الشمال العراقي وصولا إلى الموصل طمعا في حصة من النفط بعد أن أعلن الرئيس التركي أكثر من مرة أن اتفاقية سان ريمو بعد مئة عام لم تعد نافذة وهو يتحالف مع أكراد العراق في مواجهة أكراد تركيا وسوريا ويماطل الأمريكان وحلفاؤهم في الانسحاب من الأرض العراقية ويراهنون على فرض الوصاية على الحاكم في بغداد والتحالف مع الأكراد في الشمال وتغذية النعرات الطائفية بين السنة والشيعة والدينية بين المسيحيين والمسلمين والأزيديين والقومية بين العرب والأكراد، ويلعب جيران العراق على نفس الأوتار وكأن أهدافهم تتوحد حول تقسيم بلاد ما بين النهرين الذين لم تعد المياه تجري في سوريا ومصر منذ مئة عام فسوريا ما يزال يتهددها التقسيم فهي البلد المجاور للكيان الصهيوني الذي يهيء نفسه للتمدد شمالا وشرقا وصولا إلى منابع النفط العراقي والسوري والخليجي وحتى منابع النيل، وشعب مصر كشعب سوريا والعراق كان يحكمه قبل مئة عام حكم الاستقلال والتخلص من الاستعمار البريطاني وظهر زعيم الأمة سعد زغلول عام 1919 بعد الحرب العالمية الأولى وجمع توقيعات أو توكيلات من الفلاحين الذين كانت تصادر محاصيلهم وأراضم للمطالبة باستقلال مصر وإعلان شعب مصر العصيان المدني الذي قوبل بعنف غير مسبوق من البريطانين ونفي سعد زغلول في اليوم الثاني من مصر إلا أن العصيان المدني حقق إنجازا تمثل في عودة زغلول من منفاه، غير أنه لم يستطع إلغاء الحماية البريطانية على مصر وشكل سعد زغلول أول حكومة برئاسته، ولكن ظلت مصر تغرق في مشاكل تلو أخرى والشعب يصبر ويصبر على ملكية فاسدة وإقطاعيين مستغلين لأرض مصر وعرق وشعب مصر.

وبعد 72 عاما من الاستعمار البريطاني، تم التخلص من الاستعمار ووقع الرئيس جمال عبد الناصر اتفاقية الجلاء في أكتوبر 1954 وحرر مصر من الفساد والطغيان وكان أول حاكم لمصر من أبنائها ودخلت مصر مرحلة جديدة من تاريخها لم تدم أكثر من بضع عشرة سنة لتعود إلى حضن المستعمر الأمريكي وترتبط باتفاق الذل مع الكيان الصهيوني وتخسر موقعها ومركزيتها في القرار العربي ونفوذها في منظمة الوحدة الأفريقية وحركة عدم الانحياز وتطمع دول ماء النيل شريان حياة مصر وتفقد الجامعة العربية دورها المعنوي الذي كانت تستمده من مصر، وللأسف يصبح العملاق المصري الأسمر المارد الجبار حبيس قمقم حاكم دويلة الإمارات، ولعل الأردن أكثر الدول العربية تأثرا بالمشروع الصهيوني وتداعيات سايكس بيكو ووعد بلفور ومؤتمر سان ريمو. وتدرك الأردن اليوم تبعات صفقة القرن وقرار الضم الإسرائيلي لأراضي الأغوار وأجزاء من فلسطين وتراجع خطوط حل الدولتين رغم توقيع الأردن لاتفاق سلام مع الكيان الإسرائيلي دون المساس بالحقوق الفلسطينية.

فالمشروع الصهيوني الذي يطل برأسه ويمد أذرعه يقوم على أساس أن شرق الأردن بديلا للفلسطينيين وأن إنشاء إمارة شرق الأردن عن المملكة الأردنية الهاشمية جاء تعويضا عن خسارة الملك فيصل الأول لمملكة سوريا وتعويضه بالعراق، أما وقد توطدت أركان الكيان الصهيوني كما تظن الإدارة الأمريكية الحالية وبنيامين نتنياهو، فإن الأردن يتعرض إلى ضغوط سياسية واقتصادية نتيجة موقفه الرافض لصفقة القرن، وقدره أن يصمد فهذه الأيام من التاريخ العربي الرديء تشهد الأمة العربية فصلا جديدا وحرا متسارعا للأنظمة الحاكمة في بعض الدويلات الخليجية تجاه الكيان الصهيوني الذي انتقل من خانة العدو اللفظي لعشرات السنين إلى خانة الحليف الموضوعي لهؤلاء الحكام كما نشاهد ونتابع فصول اتفاق التطبيع الإماراتي مع العدو الصهيوني برعاية أمريكية وإدارة متصهينة.

ويضرب هذا التحرك الخياني الإماراتي وغيره الذاكرة الجمعية الشعبية العربية التي ظلت في معزل عن محاولة حكام العرب تشويش هذه الذاكرة التي تقول بوحدة الأمة العربية وتحررها من التبعية للاستعمار القديم والجديد من المحيط وعروبة فلسطين والأرض الممتدة من المحيط إلى الخليج.

ولكن هذه الذاكرة الجمعية بحاجة هي أيضا إلى حصانة ومناعة تستمدها من فكر مقاوم وممارسة للفكر المقاوم على الصعيد الشعبي، وتخليص الحكم من التبعية والهزيمة التي تسكنهم ويضيعوا ويضيعوا آمال أمة عزيزة كريمة.

زوروا موقعنا الالكتروني
www.alhadath.ps
ويمكنكم متابعتنا أيضاً من خلال
facebook.com/alhadathnews
https://twitter.com/Alhadath_news1

العالم ينتظر 3 تشرين الثاني

بقلم: سامي سرحان

يقف العالم على رجل واحدة منذ أربع سنوات، وقد أتعبته المزاجية والجهل بالسياسة الدولية والاستخفاف بالقانون الدولي والشرعية الدولية والهيئات والمؤسسات والاتفاقيات الدولية، التي طبعت الفترة الأولى من حكم الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، والعالم اليوم ينتظر الثالث من تشرين الثاني لعل الناخب الأمريكي يخلص بلده أولا من شرور ونزوات الرئيس ترامب وعنصريته التي أتلفت النسيج المجتمعي الأمريكي، وثانيا يعيد الاستقرار والعقلانية في العلاقات الدولية التي نسقها حتى مع حلفاء أمريكا التقليديين في أوروبا الغربية، إضافة إلى مطاردة روسيا والصين والدخول معهما في حروب اقتصادية تكاد تتحول إلى حروب عسكرية لولا حكمة قادة الصين واحتوائهم لاستفزازات ترامب ووزير خارجيته بومبيو وحذر وانتباه القيادة العسكرية الروسية في الرد على الاختراقات وتنكره للاتفاقيات العسكرية الموقعة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي السابق في مجالات الصواريخ قصيرة وبعيدة المدى، وتسلل حلف الناتو إلى مقربة من الحدود الروسية وإثارة المشاكل في الدول الجارة لروسيا التي كانت جزءا من الاتحاد السوفييتي مثل أوكرانيا وروسيا البيضاء، وقبل ذلك جورجيا وأذربيجان.

وإذا كان هذا هو حال إدارة ترامب مع دول وازنة في العالم كالصين وأوروبا الغربية واليابان وكوريا الجنوبية، فكيف يكون حال هذه الإدارة مع دول الشرق الأوسط الهشة المتخلفة المالكة لثروات وأموال يسيل لها لعاب تاجر عقارات يملك القوة والنفوذ، لقد تعامل مع هذه الكيانات المسماة "دول" بعقلية الصفقات الرابحة؛ فطرح على الدول الثرية منها صفقة المال مقابل الحماية فقبض المال ووعد بتوفير الحماية واختار لتوفير الحماية الشراكة مع الكيان الصهيوني في المجال الأمني والتكنولوجي تحت شعار التطبيع بين الدول العربية وإسرائيل برعاية أمريكية ومارس ضغطا على الدول الفقيرة لتفتح أبوابها وأجواءها وسواحلها أمام إسرائيل والانسحاب من الصراع العربي الصهيوني والقبول باسرائيل دولة أصيلة في المنطقة وقائدة لمجموعة هذه الدول في رسم شرق أوسط جديد يدور في الفلك الأمريكي.

لقد حمل دونالد ترامب على كتفه بنيامين نتنياهو وسار به كالحمار يوجهه كيفما يشاء، وكانت تصفية القضية الفلسطينية، ووجهه بنيامين نتنياهو فصاغ صفقة القرن وألبسها الرداء الأمريكي ليعرضها ترامب وصهره ومستشاروه كبضاعة قابلة للتداول على الفلسطينيين والعرب كحل إبداعي للقضية الفلسطينية التي رافقت تعقيداتها حربين عالميتين و75 سنة من عمر الأمم المتحدة، ومارس أقصى الضغوط على الجانب الفلسطيني للقبول بتلك الصفقة أحادية الجانب التي تنتهك القانون الدولي والاتفاقيات الدولية بما فيها اتفاقية أوسلو التي أعطت بصيص أمل ولو ضئيل في حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي المزمن، وقضت على فكرة حل الدولتين ومبدأ الأرض مقابل السلام، ولم تمنح تلك الصفقة الفلسطينيين شيئا يمكن أن يقبلوا به، فكان رفضهم قاطعا للصفقة وتداعياتها وتكون مكان رأي عام عربي ودولي رافضا للصفقة، غير أن التاجر ترامب لم يتراجع على صفقته ومضى في ضغطة على الجانب الفلسطيني، فاعترف بالقدس عاصمة لإسرائيل، وقام بنقل السفارة الأمريكية إليها، وأغلق ممثلية فلسطين في الولايات المتحدة وأغلق القنصلية الأمريكية في القدس وقطع المساعدات عن الأونروا وعن السلطة الفلسطينية وعن المشاريع التي كانت تقوم بها بعض الجهات الأمريكية في الأراضي الفلسطينية، وبلغت جملة القرارات التي اتخذتها إدارة ترامب ضد الجانب الفلسطيني أربعين قرارا تكاد تلغي الوجود الفلسطيني على أرض فلسطين.

ولم يكتف ترامب ومستشاروه بهذه القرارات المعادية، بل توجهوا إلى الدول العربية لوقف المساعدات عن الفلسطينيين ووقف دعمهم للقضية الفلسطينية في المحافل الدولية ودفعهم إلى التطبيع مع إسرائيل وإقامة علاقات دبلوماسية معها وتبادل تجاري وتكنولوجي وأمني وعسكري، ووصل الأمر بآخر نسخة للتطبيع مع السودان أن اشترط على السودان أن يكون وطنا قوميا للفلسطينيين ومنفى لكل من تطرده الإمارات وإسرائيل والولايات المتحدة من أراضيها.

ماذا يعني هذا الشرط؛ أولا أن الشعب الفلسطيني لا حق له في فلسطين أو أي جزء منها، وعليه أن يمارس تطلعاته القومية خارج فلسطين ولتكن السودان تلك الأرض تماما كما أعطى بلفور وعدا لليهود بإنشاء وطن قومي لهم في فلسطين وهم ليسوا أصحابها ولا حقوق تاريخية أو قانونية أو طبيعية لهم فيها، وشرط آخر من بين سبعة وأربعين شرطا للتطبيع أن تشرف وتدير الولايات المتحدة وبالتأكيد إسرائيل السواحل السودانية على البحر الأحمر لتتحكم في طريق الملاحة الدولي وفي البحر الأحمر وقناة السويس وباب المندب، كل هذه الشروط يفرضها ترامب خدمة لإسرائيل على السودان وممثلها على الدول العربية الأخرى التي يستهويها التطبيع ويقول المطبعون فيها إنهم يقدمون مصالح دولهم وحل مشاكلهم على المصالح الفلسطينية والعربية، فأي مصلحة للسودان في تصفية القضية الفلسطينية والعربية، واستعمار سواحلها واختراق أجوائها، وهل يمكن أن يبيع شعب السودان الأبي كرامته ودينه بمليار دولار ومئتي مليون تدفع منها إسرائيل عشرة ملايين وقد لا تدفعها، وهي أي السودان على حد قول أحد المواطنين فيها أن هذا المبلغ يمكن الحصول عليه من موسم سمسم واحد أو موسم مطاط واحد. لقد توافق ترامب وبنيامين نتنياهو على إعادة استعمار الوطن العربي في ظل غياب قيادات عربية راشدة غيورة على عروبتها ومصائر شعوبها همها ملء كروشها وفيما العالم ينتظر بفارغ الصبر الانتخابات الامريكية ومغادرة ترامب للبيت الأبيض للتخلص من شروره وحمقه، فإن حكامنا يدعون الليل والنهار أن يبقى ترامب ونتنياهو سيدين عزيزين في البيت الأبيض وتل أبيب؛ فحكامنا تربوا على التبعية والعبودية للمستعمر ولا يرون ما يراه قادة العالم من مشاكل.

أغرق ترامب العالم وبلاده فيها، ولعل فشله في إدارة أزمة كورونا والتردي الاقتصادي والبطالة المتزايدة والاضطرابات العرقية هي من العوامل الحاسمة التي قد تبعد ترامب عن البيت الأبيض ومثل هذه المشاكل تغرق من يجرها بنيامين نتنياهو الذي يحاصره فيروس كورونا والمتظاهرون والبطالة والوضع الاقتصادي المتردي وتترجم آثار هذه المشاكل استطلاعات الرأي في كل من الولايات المتحدة وإسرائيل التي تظهر تراجع ترامب أمام المرشح الديمقراطي وتراجع نتنياهو وحزبه الليكود أمام اليمين المتطرف وبالتالي سوقه إلى المحكمة للنظر في التهم الموجهة إليه من فساد وسوء ائتمان ورشوة.

ونحن كفلسطينيين، ننتظر مع العالم الثالث من تشرين الثاني القادم لعل في إدارة أمريكية جديدة ما يعيد بعض الاعتبار للشرعية الدولية والقانون الدولي، وإن كنا لا نشك في انحياز كل الإدارات الأمريكية الكامل للكيان الصهيوني، ومع ذلك سمعنا من المرشح الديمقراطي أنه متمسك بحل الدولتين وإعادة فتح القنصلية الأمريكية في القدس ومعارضته الضم.

الحدث الفلسطيني
صحيفة أسبوعية متخصصة

تصدر عن شركة الحدث للإعلام والطباعة والنشر

رئيس مجلس الادارة
سامي سرحان

رئيس التحرير
رولا سرحان

المدير العام
طارق عمرو

رام الله – الماصيون – عمارة سحويل – الطابق الأول
صندوق بريد 3738، البيرة، فلسطين
هاتف: 9717 297 2 970+
فاكس: 9719 297 2 970+
alhadath@alhadath.ps
www.alhadath.ps
facebook.com/alhadathnews
https://twitter.com/Alhadathpal

الإخراج الفني
idesign...
www.idesign.ps

الطباعة: مطابع الأيام – رام الله

تطبيق واحد
لكـــــل الخدمات
ليسهل حياتكم

محفظتي PALPAY

لتحميل التطبيق من خلال:

ANDROID APP ON Google play
Available on the App Store

لمزيد من المعلومات أو أي استفسارات يمكنكم التواصل معنا من خلال
00970568848030 | 1700 999 666